

الجلسة العامة ٢١

الأمم المتحدة الجمعية العامة



الخميس ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١
الساعة ١٠/٥٠

الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

نيويورك

الحكمة والإخلاص والدينامية في إدارته لأعمال الدورة الخامسة والثلاثين العادية وكذلك أعمال الدورة الإستثنائية الطارئة الثامنة المكرسة لمسألة ناميبيا .

٣ - ويسعدني بوجه خاص أن أعبر مرة أخرى عن تقدير حكومة جمهورية رواندا العظيم للأمين العام للتفاني والإخلاص اللذين يتصف بهما في اضطلاعهم بمهمته الشاقة النبيلة . إن الجهود الدائبة التي لا يكف عن بذلها من أجل نصرة المبادئ الأساسية لميثاق منظمة الأمم المتحدة ، كانت دائماً تحظى باهتمام بلادي وهي جديرة بامتناننا .

٤ - كذلك ، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة السعيدة لكي أرحب بيننا بممثلي بلير وجمهورية فانواتو اللذين سيساعد قبولهما كأعضاء في الأمم المتحدة على تدعيم الطابع العالمي للمنظمة ، وسوف يساهم في تحقيق أحد أهداف المنظمة الأساسية وهو تحرير الشعوب من نير الاستعمار .

٥ - إن الدورة الحالية تعقد في وقت نجد فيه أن الأوضاع السياسية الدولية لا تدعو كثيراً إلى التفاؤل وذلك نظراً لاستمرار بعض عناصر التوتر وعدم الاستقرار وهي العناصر التي أتاحت لنا في العام الماضي فرصة للاعراب عن أسفنا بشأنها .

٦ - فضلاً عن ذلك ، فإن الأوضاع الاقتصادية الدولية تتدهور بصفة مستمرة على حساب أقل البلدان نمواً ، والمفاوضات متعددة الأطراف لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد قد وصلت إلى طريق مسدود .

٧ - منذ أكثر من عام كنا قد توجهنا بسعادة من فوق هذه المنصة بتحيةة لاستقلال شعب زيمبابوي وانضمامه إلى الأسرة الكبيرة للأمم المتحدة بعد كفاح بطولي طويل من أجل التحرر . وقد وجدنا وقتها أن حصول زيمبابوي على الاستقلال إنما يمثل خطوة جديدة نحو إتمام عملية تصفية الاستعمار ، ولقد أعربنا عن

المحتويات

الصفحة

البند ٩ من جدول الأعمال :

المناقشة العامة (تابع)

٥٥٥ خطاب السيد نغاروكييتوالي (رواندا)
٥٦٠ خطاب السيد بوسيه (المغرب)
٥٦٧ خطاب السيد بار (النمسا)
٥٧١ خطاب السيد آل خليفة (البحرين)

الرئيس : السيد عصمت ط . كتاني (العراق)

البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد نجاروكييتوالي (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، إن انتخابكم عن جدارة لرئاسة الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة هو إشادة بصفاتكم الشخصية ، ومن خلالكم يعد اعترافاً بالدور الهام الذي يضطلع به بلدكم على الساحة الدولية . ويطيب لي أيضاً أن أضم صوت وفد رواندا إلى أصوات من سبقونا إلى هذه المنصة كي نتوجه إليكم بصادق التهاني . وإننا مقتنعون أنه بفضل صفاتكم كرجل دولة وكذلك بفضل معرفتكم المستفيضة بالشؤون الدولية ، فإنكم سوف تديرون أعمالنا بما يرضينا جميعاً . إنني أتمنى صادقاً أن تكمل المهمة السامية التي أوكلت إليكم بالنجاح التام . وأود أيضاً أن أؤكد لكم التعاون الكامل والصادق من قبل وفد بلادي .

٢ - إن إشادة وفد رواندا توجه أيضاً إلى سلفكم السيد روديفر فون فيخمار من جمهورية ألمانيا الاتحادية الذي أبدى نفس

المصالح الأنانية لبعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي دول، بالرغم من النداءات المتكررة التي وجهت إليها، تواصل تعاونها مع جنوب افريقيا في المجالات الاقتصادية والعسكرية والنووية وغيرها، مشجعة بذلك النظام العنصري لبريتوريا على التمادي في ازدعائه لمقررات المجتمع الدولي.

١٣ - إن جمهورية رواندا ما زالت على اعتقادها بأن بلدان الغرب المنتمية إلى ما يسمى بفريق الاتصال ما زال عليها دور رئيسي تلعبه لإنجاح جهود الأمم المتحدة في سبيل إجبار جنوب افريقيا على الانسحاب من ناميبيا، وضمان حصول ذلك الإقليم على استقلاله. إن وفد بلادي ليوجه مرة أخرى، نداء رسمياً إلى الجمعية، وإلى المجتمع الدولي لعمل كل شيء مستطاع في سبيل تنفيذ التدابير اللازمة من أجل إرغام النظام العنصري في جنوب افريقيا على تخفيف قبضته عن ناميبيا.

١٤ - وكذلك، فإن وفد رواندا يود أن يكرر تأييده الذي لا يكل لشعب ناميبيا البطل الذي يخوض، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية [سوابو] مثله الوحيد والأصيل، نضالاً بطولياً من أجل تحرير بلده.

١٥ - كما أننا نود أن نكرر تأييدنا للبلدان الافريقية الشقيقة، دول خط المواجهة، لما تبذله من تضحيات بغية مساعدة المناضلين من أجل الحرية في الجنوب الافريقي، في كفاحهم من أجل تحرير أراضيهم.

١٦ - ولا يزال النظام العنصري لبريتوريا في جنوب افريقيا ذاتها يواصل سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري البغيضة، التي يذهب ضحيتها السكان السود بصفة خاصة، ويرى من المناسب أن يتحدى قرارات الأمم المتحدة التي تطلب إليه وضع حد لهذا النظام الإجرامي غير الانساني.

١٧ - إن أعمال العنف والقمع التي يقترفها أولئك الذين يتولون زمام السلطة في جنوب افريقيا، والإبادة البربرية ضد الأبرياء الذين لا يطالبون بشيء سوى حقهم في الحياة والحرية والعدالة والكرامة الانسانية، هذه الأعمال لا تشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان فحسب بل أنها جريمة ضد البشرية، فضلاً عن أنها تمثل عنصراً لعدم الاستقرار في المنطقة، وتهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين.

١٨ - ولا يزال وفد بلادي مقتنعاً تماماً بأن جميع البلدان المحبة للسلم والعدالة يجب أن تمارس ضغطاً سياسياً واقتصادياً قوياً لإجبار نظام بريتوريا على وضع حد لسياسته القائمة على العنصرية

أملنا بأن هذه الخطوة ستكون حافزاً للشعوب الأخرى التي لا تزال خاضعة للقمع والسيطرة الاستعمارية.

٨ - وحتى إذا ما وجدت اليوم الأسباب التي تدعونا إلى الغبطة أمام التقدم الذي تم احرازه في مجال تصفية الاستعمار، إلا أننا لا نملك إلا أن نعرب عن أسفنا إذ نلاحظ أن عدداً كبيراً من الشعوب ما زال يعاني من بقايا الاستعمار، وما زال ضحية للسيطرة والتمييز العنصري. إن هذه هي الحالة بصفة خاصة في ناميبيا، وجنوب افريقيا، والصحراء الغربية ومناطق أخرى ما زالت توجد بها أوضاع بالية تهدد بصورة خطيرة السلم والأمن الدوليين.

٩ - ولهذا فإننا نستنكر بشدة الوضع الذي يسود حالياً في الجنوب الافريقي بسبب الموقف المتعجرف والمتشدد لنظام جعل من الاستعمار والعنصرية والظغيان والقمع مبادئ على مستوى السياسة الحكومية، ضارباً عرض الحائط بميثاق وقرارات الأمم المتحدة التي أدانت صراحة الفصل العنصري باعتباره جريمة ضد البشرية، ومعبرة في الوقت ذاته بدون تحفظ عن تأييدها المعنوي والسياسي والاقتصادي للشعبين المقيمين في ناميبيا وجنوب افريقيا.

١٠ - وفي ناميبيا ما زال النظام العنصري والرجعي لبريتوريا يتحدى المجتمع الدولي برفضه تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا، وحصول هذا البلد على الاستقلال وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨). إن الجهود الدائبة التي بذلتها جهات عديدة لوضع حد للاحتلال غير المشروع لناميبيا من قبل جنوب افريقيا، كانت تصطدم دائماً بالمناورات التسويقية والتشدد من قبل بريتوريا.

١١ - إن الموقف العدواني الذي اتخذته حكومة جنوب افريقيا والذي كان السبب الرئيسي في فشل اجتماع ما قبل التنفيذ المعني بناميبيا، المعقود في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٨١، وكذلك القمع الوحشي ضد شعب ناميبيا والاستغلال غير المشروع للشروات الطبيعية لهذا الإقليم فضلاً عن الأعمال البربرية العدوانية ضد البلدان الافريقية المستقلة في الجنوب الافريقي، ولا سيما جمهورية أنغولا الشعبية وبوتسوانا وموزامبيق، إنما هي سلسلة من الأعمال التي يتعين على المجتمع الدولي أن يشجبها بشدة وبلا مواربة.

١٢ - إن رواندا تؤيد تأييداً كاملاً حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال، ولا يمكن التضيحية بهذا الحق على مذبح

هذه المنطقة طالمة أن إسرائيل لم تنسحب دون شروط من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس، وطالما لم تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وخاصة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة.

٢٧ - إن الوضع السائد حالياً في لبنان يثير قلق وفدي العميق، ذلك أن التهديد الموجه ضد وحدة وسلامة أراضي هذا البلد، وتصعيده نتيجة لأعمال إسرائيل العدوانية ضد مخيمات الفلسطينيين في لبنان، يمثل عاملاً لعدم الاستقرار في المنطقة كما أنه ينطوي على تهديد خطير للسلم العالمي. ويحدونا الأمل في أن جهود المجتمع الدولي، الرامية إلى إعادة السلم إلى هذا البلد الذي يعاني لسنوات آلام الحرب بين الأشقاء، سوف تؤدي إلى النتائج النهائية التي يستعيد بمقتضاها الشعب اللبناني في يوم من الأيام السلم والهدوء اللازمين من أجل تكرسي نفسه للمهمة الشاقة لإعادة البناء الوطني بعد سنوات طويلة من المعاناة.

٢٨ - وإذا أنتقل إلى المشكلة الدقيقة لقبرص التي تتعرض وحدتها وسلامة أراضيها للخطر، فإن بلادي تأسف لأن القرارات العديدة التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية العامة سعيًا إلى إعادة السلم إلى الجزيرة لم تسفر حتى الآن عن جميع النتائج المنشودة.

٢٩ - وإننا نتوجه بنداء إلى ضمير كل من الطائفتين في الجزيرة للتوصل إلى الطرق والوسائل الكفيلة بتشجيع إعادة السلم إلى ذلك البلد، وكذلك ضمان تعزيز وحدة وسلامة أراضي تلك الدولة التي ينبغي احترام عدم انحيازها.

٣٠ - ولا تستطيع رواندا أن تظل غير مكترثة بالوضع غير المستقر في أفغانستان، وبالتوترات السائدة في جنوب شرق آسيا. إن استمرار مثل هذه البؤر للتوتر والنزاع لا يزال يشكل عنصراً لعدم الاستقرار والتهديد الخطير للسلم والأمن في هذه المنطقة.

٣١ - ولذلك، فإنه من الأهمية بمكان التوصل سريعاً إلى حل سياسي على أساس انسحاب القوات الأجنبية واحترام السيادة والاستقلال الوطني وسلامة الأراضي لجميع دول المناطق المتأثرة بالأزمة.

٣٢ - إن مسألة كوريا تعد من المسائل التي تثير قلق المجتمع الدولي بدرجة كبيرة، وتتابع جمهورية رواندا باهتمام وتؤيد بحزم الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية من أجل إعادة التوحيد السلمي والمستقل للأمة الكورية. إن هذه النظرة إلى المشكلة إنما

والقمع واحتلاله غير الشرعي لناميبيا، وإنهاء انتهاكاته الصارخة لسيادة وسلامة أراضي الدول الأفريقية المجاورة.

١٩ - وفيما يتعلق بأفريقيا أيضاً، فإن مسألة الصحراء الغربية لا تزال موضع اهتمام مماثل لجمهورية رواندا. وخلال السنوات الأخيرة، قدم المجتمع الدولي كل جهد من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة، التي تعد في رأي رواندا من مشاكل تصفية الاستعمار.

٢٠ - إن جمهورية رواندا التي لا تدخر وسعاً في تقديم تأييدها المطلق للقضية العادلة لشعب الصحراء، تأمل، بعد أن وافقت المغرب خلال مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الأخير الذي عقد في نيروبي في حزيران/يونيه ١٩٨١، على تنظيم وإجراء إستفتاء في الصحراء الغربية، في أن يتمكن شعب الصحراء هذه المرة من ممارسة حقه في تقرير المصير بصورة كاملة ودون عراقيل، حتى يختار مستقبله في حرية.

٢١ - وفي أماكن أخرى من إفريقيا، هناك استمرار للمنازعات بين الأشقاء وانتشار لبؤر التوتر مما يهدد بصورة خطيرة السلم والاستقرار في المناطق التي تعاني من ذلك، الأمر الذي يهيء غالباً مناخاً مواتياً للتدخل الأجنبي.

٢٢ - وفيما يتعلق بجميع هذه المنازعات، لا يزال وفدي مقتنعاً بأن الاحترام الصارم للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ينبغي أن يحث الأطراف المعنية على البحث عن حل لنزاعاتها.

٢٣ - لقد ظل الشرق الأوسط منذ أكثر من ثلاثين عاماً من أخطر بؤر التوتر التي تهدد السلم والأمن الدوليين بصفة مستمرة بسبب السياسة العدوانية والتوسعية التي تمارسها إسرائيل، التي ترفض في عناد الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

٢٤ - إن تصعيد إسرائيل لهجماتها البربرية ضد جيرانها، خلال الشهور الأخيرة، قد جعل الموقف أكثر تفجراً في هذا الجزء من العالم، ويشكل سبباً للقلق.

٢٥ - ولا تزال حكومة رواندا مقتنعة بأن تسوية مشكلة الشرق الأوسط ككل لا يمكن أن تتحقق إطلاقاً دون المشاركة الكاملة للشعب الفلسطيني الذي يسعى تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشرعي الوحيد، إلى استعادة حقوقه المشروعة.

٢٦ - وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مرة أخرى نيابة عن حكومة رواندا أن أي سلم عادل ودائم لا يمكن أن يتحقق في

٣٨ - إن حكومة رواندا تكرر النداء بأن تخصص مثل هذه المبالغ لزيادة المساعدة المقدمة لأقل البلدان نمواً ولتحسين مستوى المعيشة لسكان تلك البلدان .

٣٩ - إن تعزيز الوجود العسكري الأجنبي في المحيط الهندي ، رغم صدور إعلان الجمعية العامة اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم [القرار ٢٨٣٢ (د-٢٦)] ، أمر يبعث على القلق العميق . إن رواندا لا يسعها إلا أن تشجع أية مبادرة تهدف إلى جعل المحيط الهندي منطقة سلم .

٤٠ - ولهذا السبب ، فإننا من بين الذين يودون أن يعقد مؤتمر دولي بشأن المحيط الهندي بحيث يشترك فيه بصفة خاصة ممثلو البلدان العظمى والبلدان الساحلية والبلدان غير الساحلة في هذه المنطقة ، بأمل إتاحة الفرصة لاتخاذ التدابير الملموسة من أجل تحويل منطقة المحيط الهندي إلى منطقة سلم حقيقي .

٤١ - إنني أود أيضاً أن أبدي بعض ملاحظات بشأن الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة التي تتسم بالركود والبطالة وتدهور شروط التبادل والتضخم وتوتر النظام النقدي الدولي والتزايد المطرد في مديونية البلدان النامية ونفاذ موارد الطاقة ولا ننسى أخيراً العجز في المواد الغذائية الذي تعاني منه بعض مناطق العالم بصورة خطيرة .

٤٢ - وفيما يتعلق بالبلدان النامية ، فإن الأوضاع والآفاق الاقتصادية المقبلة ، تعتبر قائمة جداً . إن العجز الذي تعاني منه مجموعة البلدان النامية غير المنتجة للبترول لم يتوقف عن التزايد . ووفقاً لرأي بعض الخبراء ، فإن هذا العجز قد يصل إلى مائة بليون دولار في عام ١٩٨٢ . وفي نفس الوقت ، فإن المساعدة الرسمية للتنمية لا تزيد عن ٢٧ر . في المائة من إجمالي الناتج القومي للبلدان الغنية ، في حين أن الهدف الذي تحدّد خلال عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني كان من المقرر أن يصل إلى ٧ر . في المائة .

٤٣ - إن نتائج مثل هذا الوضع هي ركود بل وتقهقر اقتصاديات البلدان النامية التي يعاني سكانها من سوء التغذية والمرض والبؤس والفقر والجوع . إن هذا المرض المستمر في النظام الاقتصادي الدولي ليس مجرد ظاهرة عابرة بل أن الأمر يتعلق هنا بظاهرة تؤكد وجود اختلال عميق في الهياكل ، وهو ما يتطلب إجراء إصلاحات جريئة في بعض المجالات الهامة والحيوية مثل التغذية والطاقة والمساعدة المقدمة للتنمية وإصلاح النظام النقدي الدولي ونظام السلع الأولية . إذن ، فإن العلاج الفعال لهذه

تفترض سلفاً الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من هذه المنطقة ، بما يتيح للشعب الكوري أن يتوصل بحرية إلى حل مشكلة إعادة توحيده .

٣٣ - إن حكومة رواندا لم تكف أبداً عن التعبير عن وجهات نظرها بشأن الأمم المقسمة . ولقد كانت تعتبر دائماً أن الشعوب المعنية لها الحق غير القابل للتصرف في أن تجد الوسائل لوضع حد لهذا الوضع المأساوي .

٣٤ - وفي هذا الصدد ، فإننا نشعر بالغبطة إزاء روح الوفاق التي ظهرت في العلاقات بين الدولتين الألمانييتين . ويحدونا الأمل في أن علاقات التعاون التي قامت بين هاتين الدولتين سوف تستغل بأقصى ما يمكن في الآفاق المقبلة للبحث عن حل سلمي تتم الموافقة عليه بكل حرية لإعادة توحيد الأمة الألمانية .

٣٥ - ومن بين المسائل الهامة المدرجة على جدول أعمال الدورة الحالية نجد مسألة نزع السلاح . إن الدورة الاستثنائية الأولى التي عقدتها الجمعية العامة والمكرسة لنزع السلاح قد نجحت في إيجاد وعي لدى المجتمع الدولي بشأن المخاطر التي تتعرض لها البشرية نتيجة لانتشار الأسلحة من جميع الأنواع وبصفة خاصة الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل . وفي أعقاب تلك الدورة ، أمكن القيام ببعض المبادرات الموفقة ، مثل توقيع الدولتين العظميين لاتفاقيتي (سولت الأولى) و (سولت الثانية) للحد من الأسلحة الإستراتيجية .

٣٦ - ولكننا نلاحظ ، بكل أسف ، أنه بعد ثلاث سنوات من انعقاد الدورة الإستثنائية المشار إليها آنفاً ، لم يحرز سوى تقدم ضئيل جداً في مجال نزع السلاح . كما أن الوفاق قد تقهقر أمام المنافسة وتكثيف لعبة مناطق النفوذ بين الدولتين العظميين ، مما أدى إلى مساس خطير بالسلم والأمن في العالم .

٣٧ - ولقد كانت بلادي تعبر دائماً عن قلقها العميق إزاء الخطر المتزايد بصورة مطردة نتيجة السباق المحموم في التسليح والآثار الضارة الناجمة عن هذا السباق بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل الأمم وبصفة خاصة بالنسبة لأكثر البلدان فقراً . والواقع أنه من المؤسف حقاً أن نلاحظ أنه في الوقت الذي نجد فيه ثلثي البشرية يعانون من البؤس المشين ، تخصص مبالغ طائلة كل يوم لانتاج الأسلحة ولتعزيز الترسانات الخاصة بأسلحة التدمير الموجهة ضد الأرواح البشرية .

٤٨ - وبالنسبة لرواندا ، فإنها من جانبها تؤيد تماماً استمرار المفاوضات الجارية حالياً في إطار الأمم المتحدة سعياً لإيجاد نمط جديد من العلاقات الاقتصادية الدولية . إننا نعتقد أن تلك المفاوضات يجب أن تكون شاملة ويجب أن تكون مركزة بصفة خاصة حول المشاكل الهامة مثل المساعدة المقدمة للتنمية والطاقة والمواد الأولية الأساسية وإصلاح النظام النقدي الدولي . إننا نود صادقين من الجمعية العامة أن تحقق ذلك خلال الدورة الحالية ، وأن تستبعد جميع العراقيل الأخيرة التي لا تزال تعترض حتى الآن الحوار بين الشمال والجنوب ، حتى تبدأ دون تأخير المفاوضات العالمية .

٤٩ - وخلال تلك المفاوضات ينبغي أن يعطي اهتمام خاص لأقل البلدان غناً وللبلدان غير الساحلية ومن بينها ، بكل أسف ، رواندا . ويجب على تلك البلدان ، فضلاً عن الصعوبات التي تعاني منها بسبب الأوضاع الاقتصادية الدولية الحالية ، أن تغلب على مشاكل أخرى ترجع أساساً إلى أوضاعها كدول غير ساحلية .

٥٠ - وفي هذا الصدد ، فإننا نعبر عن ارتياحنا إزاء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان غناً المعقد في باريس في الفترة من ١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ . ولدينا الأمل الصادق في أن التدابير التي قررها ذلك المؤتمر لصالح هذه الفئة من البلدان^(١) ، سوف تترجم إلى أعمال ملموسة مما يسمح لتلك البلدان بأن تواجه المشاكل الخاصة بها .

٥١ - ورغم أننا قمنا بتحية مملوءة بالأمل للتدابير الخاصة التي أقرتها الأمم المتحدة لصالح البلدان غير الساحلية من البلدان النامية ، إلا أنه ينبغي علينا اليوم أن نعبر عن أسفنا لأن تلك التدابير تتطلب مزيداً من الوقت لكي تصبح نافذة ، وأقصد بذلك ، وبصفة خاصة ، صندوق الأمم المتحدة الخاص بالبلدان النامية غير الساحلية ، وافترقه إلى الاشتراكات الكافية التي تمكنه من أن يضطلع بالدور الذي أنشئ من أجله .

٥٢ - كذلك ، فإن رواندا تتابع باهتمام بالغ المفاوضات الجارية حالياً في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، وتأسف في نفس الوقت بالنسبة لإعادة النظر التي تعطل نجاح هذا المؤتمر الهام . إن وفد بلادي يود أن يؤكد مرة أخرى أن حق البلاد غير الساحلية في الوصول إلى البحر وفي حرية المرور عبر البلاد الأخرى ، يجب أن يتأكد مرة أخرى وأن يتم ضمانه في ظل الاتفاقية الدولية حتى لا تتوقف المفاوضات بشأن قانون البحار .

الأوضاع الاقتصادية الدولية الخطيرة ، يكمن في المشاركة الإيجابية من قبل جميع البلدان وبصفة خاصة من قبل البلدان المتقدمة ، لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية . ومع ذلك ، فإنه يجب أن نلاحظ أن الجهود التي بذلت حتى الآن لتحقيق هذا الهدف ، كان مآلها الفشل بسبب الأنانية والافتقار إلى الإرادة السياسية الحقيقية لبعض البلدان الغنية .

٤٤ - وقد شهدنا مضي عقدي الأمم المتحدة الإنمائيين دون أن تتحقق الأهداف التي وضعت لهما . كذلك ، فإن المفاوضات التي بدأت في أعقاب الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة والتي كان من المفروض أن تضح أسساً جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، لم تسمح بعد بتبيين إمكانية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٤٥ - إن خطط العمل التي أعدت على التوالي في كل من ليما وبوينس آيريس وفيينا ونيودلهي ، في إطار مؤتمرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، لم يبدأ تنفيذها بعد . ومنذ أكثر من عام مضى ، فإن الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة التي كان من المفروض أن تبدأ مرة أخرى المفاوضات العالمية في حوار الشمال والجنوب ، قد أنهت أعمالها دون أن تتمكن من الاتفاق حتى بالنسبة للمسائل الإجرائية .

٤٦ - واليوم ، ونحن ندخل العام الثاني من عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، فإن الوضع الاقتصادي يتدهور مرة أخرى بصورة سريعة في البلدان النامية التي تضارب بشكل سيء من آثار الأزمة الاقتصادية الدولية .

٤٧ - ونظراً لأوجه الفشل هذه وللمخاطر الجسيمة التي يتعرض لها العالم بسبب عدم المساواة والظلم اللذين يميزان النظام الاقتصادي الدولي الحالي ، فإن البلدان المتقدمة ينبغي عليها أن تبدي مزيداً من الواقعية والتفهم وأن تدرك أن مستقبل العالم لا يمكن بناؤه بعيداً عن البلدان النامية التي تشكل ثلثي البشرية ، بل على العكس تماماً ، فإن الوقت الحالي يتطلب التضامن والتعاون القائمين على العدالة والإنصاف وعلى التكافل بين جميع الأمم . ولقد حان الوقت تماماً بالنسبة لهذه البلدان لكي تؤكد اليوم مرة أخرى أكثر مما فعلت في الماضي ، إرادتها السياسية في العمل جنباً إلى جنب مع أمم العالم الثالث بغية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

حيث يمكننا أن نحقق التقارب بين مختلف وجهات النظر، وأن نقوم بتسوية المنازعات، وأن ننمي شعور التضامن والتكافل بين الشعوب وذلك بغض النظر عن الاختلافات الأيديولوجية وغيرها من الاختلافات القائمة بينها. وبالتالي، فإنني أود أن أعبر مرة أخرى عن إيمان بلادي الراسخ بالمنظمة.

٦٠ - إن جمهورية رواندا، تعترف بدور منظمة الأمم المتحدة الذي لا بديل له في الحفاظ على السلام والعدالة وكذلك في الكفاح من أجل رفاهية شعوب العالم. إن رواندا لن تتقاعس أبداً عن المضي قدماً في عملها من أجل البحث عن الحلول لمختلف المشاكل التي نعاني منها الآن.

٦١ - السيد محمد بوسنّة (المغرب): بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، يطيب لي أن أتوجه إليكم بالتهنئة الصادقة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والثلاثين.

٦٢ - إن وفد المملكة المغربية يرى في هذا الاختيار الذي وقع على شخصكم تعبيراً عما تكنه المجموعة الدولية من اعتبار واحترام لبلدكم الشقيق العراق، أحد مؤسسي منظمة الأمم المتحدة، الذي ما فتىء يساهم في أعمالها بكيفية فعالة وبناءة.

٦٣ - ومما يزيد في اغتباطنا بانتخابكم أن المغرب والعراق تربطهما أواصر علاقات أخوية وثيقة على مرّ الأحقاب، وتجمعهما مسيرة مشتركة على المستوى العربي والإسلامي والدولي نحو نفس المثل والأهداف لنصرة قضايا الحرية والعدالة والسلام.

٦٤ - إن انتخابكم هذا اعتراف من المجموعة الدولية وتقدير للعمل المشكور الذي قدمتموه للمنظمة بكفاءة ومهارة، والذي سيكون رصيده خير ضمان لنجاح المهمة المنوطة بكم.

٦٥ - ويود وفد المملكة المغربية أن يؤكد لكم استعدادة الكامل للتعاون معكم لتسهيل عملكم.

٦٦ - ويطيب لي كذلك أن أعبر لسلفكم السيد روديفر فون فيخمار عن امتناننا وارتياحنا لكل ما بذله من جهد وبرهن عليه من مقدرة في إدارة أشغال الدورة السابقة.

٦٧ - وأتقدم بعبارات الشكر والتقدير إلى الأمين العام على ما قام به من جهد دائب وما أبداه من تبصّر في سبيل تطبيق مقررات المنظمة والدفاع عن مثلها واحترام ميثاقها.

٥٣ - ومن جهة أخرى فإن بلادي تعبر عن ارتياحها إزاء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في نيروبي في الفترة من ١٠ إلى ٢١ آب/ أغسطس ١٩٨١، والذي شكل إطاراً للتأمل حول الإجراءات التي يمكن اتخاذها في البحث عن مصادر جديدة للطاقة.

٥٤ - وفي ضوء الأزمة الاقتصادية الدولية الحالية التي تصيب في الوقت الحاضر جميع البلدان، وبصفة خاصة البلدان النامية، فقد اتضح أنه من الضرورة بمكان وجود إجراء من قبل هذه البلدان الأخيرة وذلك تحقيقاً لاستقلالها الذاتي الجماعي.

٥٥ - وفي هذا الصدد، فإن جمهورية رواندا سوف تستمر دوماً في تقديم تأييدها الإيجابي لأية مبادرة تسعى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية، وذلك لأنها تشكل الطريق الوحيد للنجاة في مواجهة الإعاقة المستمرة من قبل البلدان الغنية التي لم تهتم حتى الآن إلا قليلاً بالمطالب العادلة لبلدان العالم الثالث بالنسبة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة وأكثر إنصافاً.

٥٦ - وفي هذا الصدد، فإن رواندا تقيم روابط التعاون الوثيقة مع البلدان الشقيقة والمجاورة في إطار المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٥٧ - وانطلاقاً من ذات الروح، فإن رواندا تعتبر أن خطة عمل لاغوس^(٢)، هي بمثابة التعبير الإجماعي والحيوي عن الإرادة السياسية للبلدان الأفريقية للقيام على مراحل متتالية بإجراءات متضافرة من أجل التنمية الذاتية التي تعتمد على الطاقات الذاتية، بحيث تصل في عام ٢٠٠٠ إلى إنشاء سوق أفريقية مشتركة كبدية لنشأة المجموعة الاقتصادية الأفريقية المتكاملة.

٥٨ - إننا نعبر عن ارتياحنا أخيراً إزاء الروابط الخاصة التي أقيمت بين الاتحاد الأوروبي وبين أكثر من خمسين دولة في أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. إن هذه الروابط تشكل دون شك، نمطاً للتعاون المستمر والإيجابي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٥٩ - إن العمل على تأكيد الأمن الدولي والعمل في خدمة السلام وتعزيز التنمية الاقتصادية ومساعدة الشعوب الخاضعة للاستعمار على التحرر، إنما هي جميعها من الأهداف النبيلة التي تكرر المنظمة نفسها لتحقيقها، وهي تفعل ذلك بإيمان وبنشاط منذ ستة وثلاثين عاماً. إن وفد بلادي لا يزال مقتنعاً بأن منظمة الأمم المتحدة إنما تشكل، دون شك، الإطار المثالي للمفاوضات

وفي ممارسة سياسة الإستيطان الاستعماري لأرض فلسطين . بل أن إسرائيل بممارستها سياسة التصفية الجسدية للشعب الفلسطيني ، وبمحاولتها تشويه تاريخ فلسطين ، وتدمير المؤسسات الدينية والثقافية ، وتبديلها للتركيب السكاني ، تهدف إلى القضاء على الهوية الفلسطينية بصورة كاملة دون مبالاة بالرأي العام الدولي وبالأمر المتحدة .

٧٥ - إن المغرب الذي يعتبر قضية فلسطين قضيته الأولى ، يؤكد من جديد التزامه الثابت والمستمر بمساندة الشعب الفلسطيني المناضل ، وبمساندة الدول العربية التي تعرضت أجزاء من أراضيها للاحتلال سنة ١٩٦٧ ، كما يؤكد التزامه بقرارات مؤتمر القمة العربي وفي مقدمتها قرارات مؤتمر القمة العربي السابع بالرباط سنة ١٩٧٤ وقرارات المؤتمرات التي تلتها في بغداد وتونس وعمان . ويعتقد أن أية تسوية لا تشمل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وفي طليعتها مدينة القدس الشريف ، وإعطاء الشعب الفلسطيني حقه الثابت في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة في فلسطين ، إنما هي تسوية مرفوضة ، لأن السلام لا يمكن أن يبنى صرحه في الشرق الأوسط إلا على أساس الحل الشامل والعاقل .

٧٦ - إذا كانت قضية فلسطين هي قضيتنا الأولى ، فإن موضوع القدس الشريف يعتبر موضوعاً مقدساً ويشكل في نظرنا قلب المشكلة الفلسطينية . وبلادي التي يرأس عاقلها جلالة الملك الحسن الثاني لجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، تؤكد باسمها وباسم الدول الإسلامية أن الأمة الإسلامية مصممة على الحفاظ على طابع القدس الإسلامي العربي ، وعلى إعادة المدينة المقدسة إلى السيادة العربية حتى تعود كما كانت دائماً ملتقى للمؤمنين من جميع الأديان السماوية الثلاثة ، ومسرحة للتسامح والتعايش الخلاق بين مختلف الأديان .

٧٧ - إن السخط الذي أثاره في جميع أنحاء العالم قرار الكنيسة الإسرائيلية بضم مدينة القدس وجعلها عاصمة أبدية للكيان الصهيوني ، والإدانة الصارمة التي وجهها مجلس الأمن لهذا الإجراء بمقتضى قراره رقم ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي اعتبر الإجراء الإسرائيلي إجراءً باطلاً وطالب بإلغائه ، إن كل هذا لم يوقف تصرفات إسرائيل الرامية إلى تهويد المدينة المقدسة .

٧٨ - إن كل هذا قد جعل إسرائيل تصعد تحديها لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وتواصل القيام بحفريات تحت وحول المسجد الأقصى والصخرة المشرفة ، مما يعتبر انتهاكاً صارخاً

٦٨ - إننا إذ نستقبل دولتين فيتين مستقلتين هما "فانواتو وبليز" ، ونرحب بهما بكل حرارة ، فإننا نعتبر أن انضمامهما إلى حظيرة الأمم المتحدة إثراء للمنظمة وبرهان على صفتها العالمية .

٦٩ - ها نحن نفتتح دورتنا الجديدة هذه في جو مفعم بالقلق والتوتر ، فما زالت النزاعات الجهوية تتسع وتتلاحق أسبابها ، وما فتئت المشاكل والأزمات الدولية تتشابك وتتعدد ، مما يضع المنظمة أمام محنة عسيرة .

٧٠ - إن جدول أعمال الدورة يزخر بالمشاكل الشائكة التي تحمل في طياتها تهديداً حقيقياً للاستقرار والسلام الدوليين ، ومن هذه المشاكل ما هو ناجم عن خرق فاضح للميثاق واستهتار بالأخلاق الدولية ، ومنها ما هو راجع إلى مشاكل الاستعمار ورواسبه ، والمس بالكرامة البشرية والحقوق الأساسية للإنسان والتمييز العنصري . ومن أسباب تهديد الاستقرار والسلام الدوليين اتساع الهوة التي تفصل بين ثراء الدول المتقدمة وفقير الغالبية الساحقة من بني الإنسان ، والإكثار من التسليح والتهافت عليه .

٧١ - إن المغرب الذي ينتمي إلى الأسرة العربية ، ما انفك يولي مشكلة الشرق الأوسط أهمية بالغة ، ويخص القضية الفلسطينية بمكانة الصدارة باعتبارها جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط .

٧٢ - فقضية فلسطين تمثل نموذجاً صارخاً للظلم السياسي الدولي ، وصورة واضحة عن استهتار إسرائيل بالمبادئ والمثل العليا الإنسانية ، وتحديها الصارخ للقرارات التي اتخذتها المجموعة الدولية الممثلة في هيئة الأمم المتحدة .

٧٣ - ورغم اهتمام المنظمة بهذه القضية منذ أزيد من ثلاثين سنة ، فإننا نرى الشعب الفلسطيني ما زال يعاني من ويلات الاحتلال الإسرائيلي الذي استباح أرضه وممتلكاته ، ويعمل باستمرار على محو شخصيته ، وتغيير معالم وطنه . ونرى أن المحتل ما زال يعصد سياسته العدوانية على شعب فلسطين وأرضها ، وعلى الدول العربية المجاورة متحدياً الرأي العام الدولي وقرارات الأمم المتحدة .

٧٤ - وإذا كانت قضية فلسطين قد عرفت على الساحة الدولية تحولاً جوهرياً هاماً ، تمثل في اعتراف معظم دول العالم بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه ، وفي اعتراف دولي متزايد بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحدي للشعب الفلسطيني ، فإن إسرائيل ما زالت ممعنة في سياستها العدوانية ،

٨٣ - لقد أصدرت المنظمة العديد من القرارات بخصوص قضية فلسطين والعنوان الاسرائيلي المستمر على الأمة العربية ، وعليها الآن أن تبادر إلى العمل على تنفيذ تلك القرارات ، وأن تتخذ التدابير والإجراءات التي تساعد على احترامها بتطبيق العقوبات على اسرائيل طبقاً للفصل السابع من الميثاق .

٨٤ - لقد شهدت بداية هذه السنة انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي الثالث التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي المعقود في مكة - الطائف ، الذي أعربت الأمة الاسلامية خلاله على لسان ملوكها ورؤسائها ، في بلاغ مكة التاريخي ، عن تصميمها على إقرار السلام العادل ، وإحلال الوثام بين الشعوب ، وضمان حقوق الانسان ، ومواصلة العمل من أجل بداية عهد جديد تكون فيه العلاقات بين الدول محكومة بالمبادئ لا بالقوة ، وتزول فيه أشكال الإضطهاد والاستغلال والتسلط ؛ وفي نفس الوقت ، أعلنت تصميمها على مقاومة العدوان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، وعزمها على حشد كل طاقاتها من أجل إحقاق الحق وإعادة الحقوق المسلوبة إلى أصحابها .

٨٥ - إن الأمة العربية والاسلامية قد أكدت من خلال قرارات مؤتمرات القمة إرادتها في السلام القائم على العدل ، بينما برهنت اسرائيل بتصرفاتها أنها لا تريد السلام وإنما تريد مزيداً من التوسع ومزيداً من احتلال الأرض ، كما برهنت الأحداث أن اسرائيل لا تبحث عن الأمن ، وأن الذين يتطلعون إلى الأمن هم الفلسطينيون والعرب بصفة عامة .

٨٦ - وقد جاءت مبادرة سمو الأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية لتبرز من جديد الإرادة العربية والاسلامية في السلام القائم على العدل ، حيث أخذت النقط الثمانية^(٣) التي تضمنتها هذه المبادرة بعين الاعتبار حقائق الوضع في المنطقة ، وتضمنت المبادئ والأسس التي تشكل منطلقاً موضوعياً لإحلال السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط ، وفي مقدمة تلك المبادئ حق الشعب الفلسطيني الشابت في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه طبقاً للحق والعدل ، ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن . وقد أكد البيان المغربي - السعودي ، الصادر في أوائل شهر أيلول/ سبتمبر المنصرم عقب اجتماع جلالة الملك الحسن الثاني بسمو الأمير فهد بن عبد العزيز ، تأييد المغرب الكامل للمبادرة السعودية .

لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو ، التي طالبت كلها اسرائيل بالامتناع عن القيام بأي عمل من هذا النوع .

٧٩ - إن هذه الأعمال الإجرامية تهدف إلى محو معالم الاسلام من المدينة المقدسة في تحد صارخ للمشاعر الاسلامية والقرارات الدولية ، فعلى المجتمع الدولي بأسره ، ومنظمة الأمم المتحدة بشكل خاص ، أن يعمل على وقف هذا الخرق الفاضح لقرارات الأمم المتحدة ، ويجبر اسرائيل على احترام الاتفاقيات الدولية ، وعلى المجموعة الدولية حماية القدس ، لأن حماية هذه المدينة المقدسة يعتبر واجباً عالمياً تلتزم به كافة دول المعمورة .

٨٠ - إن استمرار اسرائيل في إجراء الحفريات يندرج بانفجار أزمة تهدد السلام والأمن في المنطقة ، لأن الأمة الاسلامية بما لديها من إمكانات وطاقات لن تبقى مكتوفة الأيدي أمام هذا التحدي السافر لمشاعرها ومقدساتها .

٨١ - إن اسرائيل التي تمارس سياسة القوة والعدوان ، لا تقتصر في عدوانها على شعب فلسطين داخل فلسطين المحتلة ، بل تتعدى ذلك للعدوان على الدول العربية المجاورة ، فخلال الشهور الأخيرة صدقت عملياتها في جنوب لبنان ، ودمرت المدن والقري ، وشردت السكان ، متحدية الرأي العام الدولي والأعراف الدولية . والمغرب الذي أعلن مساندته الكاملة للبنان الشقيق ، يشجب بشدة العدوان الاسرائيلي المتكرر على لبنان ، ويؤكد تضامنه ومساندته الكاملة للحكومة اللبنانية في دفاعها عن استقلال لبنان وسيادته الوطنية ووحدته الترابية .

٨٢ - إن الهجوم الاسرائيلي الغادر على المفاعل النووي العراقي ، في تموز ، يقدم دليلاً آخر على غطرسة اسرائيل وطغيانها ، وعلى اعتمادها على سياسة القوة وانتهاكها للمواثيق والاتفاقيات الدولية . ولقد جاء الرفض الدولي القاطع للهجوم الاسرائيلي الغادر من خلال قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) ليضيف إدانة جديدة للعدوان الاسرائيلي على الدول العربية ، وليؤكد للعراق الشقيق الاعتراف الدولي بحقه الكامل في الحصول على الطاقة النووية من أجل تنمية اقتصاده الوطني . إن المغرب إذ يدين هذا العدوان ويرى انعكاساته السلبية على النظام الدولي فيما يخص الإستعمالات السلمية للطاقة النووية ، وعلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وعلى السلام والأمن الدوليين ، يرجو أن تقوم المنظمة خلال بحثها لهذا الموضوع باتخاذ قرار حازم يدين العدوان الاسرائيلي الغاشم ويحفظ حق العراق الثابت .

- ٨٧ - إن التوتّر الذي عرفته منطقة شمال غربي إفريقيا توتر مصطنع ، غذّته منذ قرابة سنوات ست سياسات تقوم على الهيمنة والتدخل السافر في الشؤون الداخلية للغير ومحاولات تمزيق الوحدة الترابية للدول .
- ٨٨ - وما مشكل الصحراء الغربية في حقيقته سوى نتيجة لمحاولات تستهدف تمزيق وحدة المغرب الترابية ، وإنشاء كيان مصطنع على أنقاضها في جزئه الجنوبي ، رغم ما في ذلك من انتهاك لمبدأ الحفاظ على الوحدة الترابية للدول .
- ٨٩ - لقد كان تمزيق دولة المغرب على يد القوى الاستعمارية في مطلع هذا القرن مثلاً للتعسف الاستعماري الذي ابتليت به قارتنا الإفريقية ، وابتلى به المغرب بصورة أكثر قسوة نتيجة لموقعه الإستراتيجي عند ملتقى القارات والبحار والحضارات . وقد قسم المغرب من قبل هذه القوى الاستعمارية على مراحل إلى عدة مناطق للنفوذ تهيمن عليها قوى أجنبية متعددة .
- ٩٠ - وقد خاض المغرب معركة استرجاع استقلاله واستكمال وحدته الترابية منذ أن وطأت أقدام الاستعمار ترابه . وبذلك ، تمكن من الحصول على إلغاء الحماية الفرنسية والاسبانية عام ١٩٥٦ ، وواصل كفاحه أثر ذلك من أجل استعادة الأجزاء الأخرى التي بقيت تحت السيطرة الاستعمارية .
- ٩١ - وهكذا استرجع المغرب إقليم طرفاية عام ١٩٥٨ بعد مفاوضات مع اسبانيا . وحين قامت السلطات الاسبانية بالمعاطلة والتسويق في إرجاع الأطراف المغربية الأخرى التي بقيت تحت سيطرتها ، طرح المغرب هذا الموضوع على بساط البحث في الأمم المتحدة ، ووافقت اسبانيا عن طريق المفاوضات على إعادة إقليم ايفني للمغرب عام ١٩٦٩ ، وهو إقليم كان يشكل من الناحية القانونية والعملية جزءاً لا يتجزأ من أراضي ما أصبح يسمى بالصحراء الغربية .
- ٩٢ - وواصل المغرب أثر ذلك مساعيه لاسترجاع أراضيه من السلطة الاسبانية ، فكان لجؤوه عام ١٩٧٤ إلى محكمة العدل الدولية التي أكدت في قرارها الاستشاري ، المؤرخ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥^(٤) ، وجود روابط قانونية بين الدول المغربية وأقاليم الصحراء الغربية ، وارتباط سكانها بروابط الولاء والبيعة بملوك المغرب على الدوام . واستعاد المغرب بالفعل أقاليمه الصحراوية بعد ذلك ، إثر المسيرة الخضراء ، فكانت عودة الأقاليم الصحراوية للوطن الأب نجال إجماع سكان الصحراء ، الذين عبّروا قبل ذلك وأكثر من مرة عن تشبّثهم بمغربيتهم وعن
- حرصهم الأكيد على البقاء ضمن إطار وطنهم المغرب ، تماماً كما كان دأب آبائهم وأجدادهم منذ أقدم العصور .
- ٩٣ - وتجلى هذا التعبير في أوضح صوره ، حين هبت قبائل الصحراء يوم أقدم الاستعمار على نفي جلالته الملك الراحل محمد الخامس طيب الله ثراه وعائلته الكريمة ، هبت تندد بهذا الإجراء وتؤكد ولاءها وتعلقها بقائد الأمة المغربية .
- ٩٤ - وتجلى هذا التعبير مرة أخرى حين التحم أبناء الصحراء مع جيش التحرير في الشمال عام ١٩٥٨ ، وقاموا بطرد فلول جيش الاستعمار من الصحراء . ولكن تواطؤ القوى الاستعمارية في العملية المعروفة بعملية "ايكوفيون" مكّن هذه القوى من استعادة سيطرتها على أرض المغرب الصحراوية .
- ٩٥ - وعندما قام الشعب المغربي بمسيرته الخضراء الوحدوية عام ١٩٧٥ ، قام سكان الأقاليم الصحراوية بمسيرة شعبية عارمة لاستقبال أخوانهم القادمين من الشمال .
- ٩٦ - وأثر ذلك قام مجلس الجماعة الصحراوية يوم ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، وهو المجلس التمثيلي لكل القبائل والسكان في الصحراء ، بالتصويت بالإجماع لصالح عودة الصحراء إلى حظيرة الوطن الأب .
- ٩٧ - وتعاقبت أثر ذلك مناسبات كثيرة على مدى السنوات الخمس الماضية ، عبّر فيها سكان الأقاليم الصحراوية عن تأكيدهم وتثبيتهم لهويتهم المغربية من خلال الانتخابات البرلمانية والانتخابات الإقليمية والمهنية .
- ٩٨ - كان استرجاع المغرب لأقاليمه الصحراوية إذن عملاً تدعمه على الدوام مشروعية دولية واضحة ، ويستجيب ، إضافة إلى ذلك إلى رغبات سكان الأقاليم الصحراوية .
- ٩٩ - وعلى الرغم من وضوح الحق المغربي وعلى الرغم من التزام المغرب بالمشروعية الدولية ، فإن العناصر المناوئة لوحدة المغرب الترابية قد لجأت إلى أعمال العنف والتخريب ، حين أضحى المغرب هدفاً لاعتداءات متكررة ، يخطط لها وتؤطر من خارج الحدود ، بهدف اذكاء نار التوتّر في المنطقة .
- ١٠٠ - ومع ذلك فقد استمر المغرب في سلوكه سبيل التعقل والحكمة التي عرفت عنه . وبرهن مرة أخرى ، كيف يكون ضبط النفس وكبح جماع الانفعال ، حتى لا يقدم فرصة لتصعيد الموقف إلى درجة تدفع بشكال غربي إفريقيا إلى شفا حرب شاملة تنذر بأونخم العواقب .

الذين أعرب لنا عنهما كثير من أصدقائنا من رؤساء الدول الافريقية والعربية والأوروبية“.

١٠٤ - وقد رأى المغرب أنه من المناسب كذلك أن تسهم الأمم المتحدة بما لديها من خبرة في عملية الاستفتاء، حتى تتوفر لهذه العملية جميع الظروف والوسائل التي تضمن لها النجاح.

١٠٥ - وجاء أثر ذلك اجتماع اللجنة التنفيذية المعنية بالصحراء الغربية المتفرغة عن مؤتمر نيروبي ما بين ٢٤-٢٦ آب/أغسطس ١٩٨١، الذي وضع الخطط لوضع قرار إجراء الاستفتاء موضع التطبيق العملي. وقد أعلن المغرب عن استعداده للتعاون الكامل مع اللجنة التنفيذية ومنظمة الوحدة الافريقية وعن وضع كل إمكانياته لتنفيذ هذا الاستفتاء.

١٠٦ - وقد جاء في رسالة وجهها قبل بضعة أيام جلالة الملك الحسن الثاني إلى السيد دانيال أراب موى، رئيس جمهورية كينيا والرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية، ما يلي:

”وبناء على ما أكدناه للجنة فإننا لن ندخر سعيًا لتسهيل القيام في إطار السيادة المغربية بالاستفتاء المنصوص عليه، والذي من شأنه أن يقرّ عودة السلام إلى منطقة الصحراء الغربية.

”وبصورة خاصة، فإن السلطات المغربية ستقدم المساعدة الكاملة اللازمة قصد التنظيم النزيه للاستفتاء المشار إليه في فقرات القرار المتعلقة بهذا الشأن وسنصدر في هذا الصدد الأوامر المناسبة للسلطات المدنية والعسكرية التي يتحتم على الإدارة المؤقتة أن تتعامل معها“.

١٠٧ - ونظراً للقرار الذي اتخذته مؤتمر نيروبي بخصوص الصحراء الغربية، فإن المنطق والحكمة يقتضيان من الدول التي سبق لها أن اتخذت مواقف تتنافى مع هذا القرار، بالاعتراف بكيان لا وجود له، أن تبادل إلى سحب اعترافها به تمشياً مع روح القرار الافريقي المذكور.

١٠٨ - وفي هذا المجال فإن المغرب يناشد منظمة الأمم المتحدة أن تضم جهودها إلى هذا الجهد الافريقي السلمي بتبني الحل الافريقي الذي نأمل أن يعيد إلى ربوع المغرب العربي الأمن والسلام والطمأنينة، ويفتح الباب لعهد جديد من التعاون والأخاء والتقدم.

١٠٩ - وحاولت منظمة الوحدة الافريقية أن تسهم في إيجاد حل يقضي على أسباب التوتر في منطقة الشمال الغربي الافريقي. والكل يعلم أن هذه المنظمة كادت تكون ضحية للسياسة التي تنتهجها الأطراف التي تحرص على إذكاء نار التوتر في منطقة شمال غربي افريقيا. وقد أوشكت محاولات إجبار المنظمة على اتخاذ مواقف لا تتفق مع ميثاقها أو أهدافها على أن تعصف بهذه المنظمة الافريقية. وقد حرص المغرب على الدوام على أن يفسح للمنظمة الافريقية المجال لتقوم بدورها لإيجاد حل لهذا النزاع، باعتبارها من أكثر المنظمات ارتباطاً بهذا النزاع وتأثراً به. وكانت مساهمة المغرب في إيجاد حل لهذه الأزمة ضمن نطاق المنظمة الافريقية، مساهمة ببناء مستمرة. فلقد كانت فكرة تكوين لجنة حكماء افريقية، للتفرغ لهذا النزاع وتتبع تطورات ووضعه حل له، فكرة مغربية طرحها المغرب على مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقود في الخرطوم في تموز/يوليه عام ١٩٧٨، وسرعان ما حظيت بتأييد المنظمة الافريقية.

١٠٢ - وحين تبلورت أسس مسلسل حل هذا النزاع بعد مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية في فريتاون عام ١٩٨٠، خف عاهل المغرب، جلالة الملك الحسن الثاني، إلى مؤتمر نيروبي قبل قرابة أشهر ثلاثة. ليعلن مبادرة المغرب، بقبوله إجراء استفتاء مراقب في الصحراء، مستهدفاً إعطاء فرصة أخرى لسكان هذا الإقليم ليؤكدوا من جديد تعبيرهم بكل حرية عن اختيارهم وتشبيهم بمغربيهم.

١٠٣ - وقد جاءت هذه المبادرة والمغرب أشد ما يكون اعتقاداً وإيماناً بحقوقه المشروعة في أراضيهِ المسترجعة، جاءت تلبية لرغبة العديد من الدول الصديقة التي ترى في الاستفتاء المقترح وسيلة لانتهاء حالة النزاع في المنطقة. وقد ذكر جلالة الملك الحسن الثاني في نيروبي يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨١ ما نصه:

”ولهذا، فإننا، نظراً لرغبتنا الأكيدة في إنقاذ مجموعتنا الافريقية من كل ما يهددها بالتمزق والانقسام، وفي الاحتفاظ لمنظمة الوحدة بسمعتها كمنظمة متماسكة واعية ومسؤولة، فقد قررنا إجراء مسطرة استفتاء مراقب، تأخذ شكلياته بعين الاعتبار من جهة الأهداف المتوخاة من التوصيات الأخيرة للجنة الحكماء، ومن جهة أخرى ما يملأ قلب المغرب من إيمان بحقوقه المشروعة.

”وباستقرار رأينا على اللجوء إلى الحل المستمد من ممارسة الاستفتاء والذي يحظى بالاعتبار في افريقيا، وتقضي به توصيات الحكماء إنما نستجيب أولاً، للرغبة والطلب

- ١٠٩ - مازالت القارة الافريقية مسرحاً للتطاحن والصراع على مناطق النفوذ السياسي ، الأمر الذي يهدد استقرارها ويعيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي . ورغم كل ذلك ، فإن قارتنا الافريقية ترفض كل الرفض جميع محاولات التحكم والسيطرة والمهيمنة على مقدراتها وخياراتها ، في الوقت الذي تفتح ذراعيها لكل تعاون مشمر ولكل حوار متكافئ يحفظ لها خصائصها المتميزة .
- ١١٠ - وفي جنوب هذه القارة ، يواصل شعب ناميبيا كفاحه البطولي للتحرر من احتلال جنوب افريقيا لأرضه . وقد فشلت حتى الآن جميع مبادرات الأمم المتحدة ومخططاتها المستهدفة الوصول بناميبيا إلى الاستقلال . ومن الواضح أن مراوغات نظام بريتوريا وتسوياته قد رمت إلى إفشال اجتماع ما قبل التنفيذ في جنيف ، وإلى رفض قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) .
- ١١١ - إن وفد المملكة المغربية ليحيي نضال شعب ناميبيا الشقيق ، ويؤكد له تأييده المطلق في كفاحه من أجل استقلاله التام ووحدة أراضيه ، ويطالب الأمم المتحدة باتخاذ كل الإجراءات الحازمة والسريعة لتمكين هذا الشعب من حريته واستقلاله .
- ١١٢ - إن حرب التحرير التي تدور رحاها في ناميبيا ، قد اتخذت بعداً جديداً أثر غزو قوات جنوب افريقيا لجزء من تراب أنغولا . والوفد المغربي ، وهو يدن هذا العدوان بشدة ، يعبر عن قلقه البالغ باعتبار ما يلحقه هذا العدوان من تهديد لأمن وسيادة دولة عضو في منظمنا الافريقية ، وباعتبار ما قد ينجم عنه من تصعيد لحدة التوتر في هذا الجزء من القارة .
- ١١٣ - في الوقت الذي تتعالى فيه نداءات التسامح والتصافي بين جميع المعتقدات من كل الجهات ، وفي الوقت الذي يزداد فيه وعي البشرية بضرورة احترام حقوق الانسان ، فإننا نلاحظ بكثير من الألم أن نظام بريتوريا العنصري مازال يتغنى بسياسة الفصل العنصري "الأبارتايد" وسياسة القمع الجماعي التي يمارسها ضد شعب جنوب افريقيا .
- ١١٤ - وما من شك في أن المساندة التي يتمتع بها نظام بريتوريا ، والمعونة المتعددة الأشكال التي يتلقاها من بعض الجهات تشجعانه على الإمعان في سياسة تعتبر اهانة للكرامة الانسانية وانتهاكاً لمبادئ الأخلاق الدولية .
- ١١٥ - إننا نهيب بجميع الجهات التي تساعد افريقيا الجنوبية اقتصادياً وعسكرياً أن تأخذ بعين الاعتبار قرارات الأمم المتحدة ، وأن تكف عن التواطؤ الطوعي مع نظام بريتوريا العنصري .
- ١١٦ - وفي منطقة آسيا الغربية نجد أن شعب أفغانستان المسلم مازال يرزح منذ عامين تحت وطأة احتلال عسكري أجنبي لبلاده .
- ١١٧ - والمغرب الذي يحرص على استمرار صداقته وتعاون مع الاتحاد السوفياتي ، والذي يحرص كذلك على مشاطرة العالم الاسلامي واجبه في الدفاع عن تراث الاسلام ومثله العليا ، لا يسعه إلا أن يجدد مساندته لكفاح الشعب الأفغاني وأن يؤكد تضامنه الكامل معه في إطار منظمة المؤتمر الاسلامي والمنظمات الدولية الأخرى ، وفي طليعتها منظمة الأمم المتحدة ، بهدف الوصول إلى حل يضمن لهذا الشعب اختيار النظام السياسي الذي يبتغيه ويحفظ له هويته الاسلامية واتجاهه غير المتحاز .
- ١١٨ - يتابع العالم الاسلامي بصفة خاصة ، والمجتمع الدولي بصفة عامة ، ببالح القلق الحرب المدمرة التي تدور رحاها منذ أكثر من سنة بين دولتين جارتين مسلمتين هما العراق وايران . وإن بلادي التي أعربت عن تأييدها لقرار منظمة المؤتمر الاسلامي بوقف إطلاق النار ، وإجراء حوار بين الطرفين ، تجدد مرة أخرى أملها في أن يحل السلام بين الدولتين الجارتين على أساس احترام مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومراعاة حسن الجوار ، إضافة إلى ضمان الحقوق التاريخية للعراق في مياه وأرضه .
- ١١٩ - وبخصوص قضية كمبوتشيا الديمقراطية ، يرى المغرب أنه من الضروري أن تتخذ الوسائل لتطبيق التصريح والقرار المصادق عليهما من طرف المؤتمر الدولي حول كمبوتشيا المنعقد في نيويورك في شهر تموز/ يولييه ١٩٨١^(٥) .
- ١٢٠ - لازال المغرب يعمل منذ عدة سنوات لكي يصل مع جميع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط إلى تصوّر مشترك للأسس التي ينبغي أن يقوم عليها التعاون بين هذه البلدان ، بما يضمن للجميع دوام الأمن والازدهار . وما يبعث على القلق العميق أن نرى آفاق التوتر تهيمن على المنطقة .
- ١٢١ - إن الوضع الجغرافي والإستراتيجي الذي يحتله المغرب في منطقة البحر الأبيض المتوسط يجعله يدرك بعمق المسؤولية الخاصة التي عليه أن يضطلع بها في السعي المشترك مع الآخرين ، لتوفير

العظمى قد انهمكت ، منذ قرابة أربعة عقود ، في منافسة تركزت فيها الجهود بشكل رئيسي حول الأبحاث الخاصة بالتسلح .

١٢٨ - وبدلاً من أن يخلق التقدم العلمي والتكنولوجي مشاعر الإطمئنان والأمل فإنه على العكس لم ينتج عنه سوى الخوف والقلق .

١٢٩ - والمغرب الذي عمل جاهداً في سبيل نزع السلاح على الصعيدين الجهوي والدولي ، يرجو أن تعكف الدورة الإستثنائية للجمعية العامة حول نزع السلاح في العام القادم على دراسة هذا المشكل ، وأن تتوصل إلى عقد اتفاقيات دولية ، خاصة في ميداني التجارب النووية والأسلحة الكيماوية .

١٣٠ - إذا كانت العلاقات الدولية بشكل عام تتميز بحالة من الارتياح ، فإن وضعية الاقتصاد العالمي ما تنفك تتدهور .

١٣١ - ويمكن القول بأن هذه الحالة تضر الأقطار النامية بكيفية مباشرة وخاصة . إن تفاحش ديون هذه الأقطار عبر السنين وصل إلى حد لا يمكن تحمله حيث بلغ ٤٥٠ بليوناً من الدولارات عام ١٩٨٠ ، وأن استمرار التبعية في ميدان التغذية ، وتدهور شروط المبادلات ، ما يزال يعرقل مشاريع التنمية في الدول النامية ويهدد استقرارها السياسي .

١٣٢ - ولقد انكبت المؤسسات الاقتصادية الدولية ومختلف المؤتمرات المنعقدة لهذا الغرض على دراسة هذه الوضعية المزرية ، وأقرت جميعها بضرورة إعادة النظر في نظام الاقتصاد العالمي . إن الحلول الجزئية والإنفرادية ليست إلا حلولاً واهية ومن شأنها إعاقة تطبيق العلاج الناجع . وإزاء هذا الحيف الاقتصادي فإن نداءات العالم الثالث تصطبغ بعدم توفر الإرادة السياسية لدى الجانب الآخر ، الذي يرفض قبول الحلول العادلة ، وما زالت الأقطار المتقدمة تنتهج سياسة تقوم على الحماية الجمركية ، والإقلال من مساعدتها الخارجية واتخاذ الإجراءات التي لها آثار سلبية على التنمية والتشغيل في الأقطار النامية .

١٣٣ - وإن مما يزيد من مخاوفنا ما تقابل به بعض الأقطار المتقدمة أهداف الإستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث من تردد وفتور ، خاصة وأن عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني لم يحقق أي نجاح بالمرّة .

١٣٤ - وقد تبنى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المعقود في نيروبي في آب/ أغسطس ١٩٨١ برنامجاً للعمل^(٦) ، لكن هذا البرنامج قد يبقى مجرد نوايا طيبة

الشروط التي تضمن أمن هذا البحر ، خصوصاً في منطقة جبل طارق .

١٢٢ - لذا فإن المغرب يعلن عن استعداداته للمساهمة مع بقية الدول المظلة على البحر لجعل منه منطقة سلام وأمن .

١٢٣ - وفي هذا الصدد يود المغرب أن يعبر عن ارتياحه لقرب استئناف أشغال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ويحرص على أن تعطى له الفرصة في هذا المؤتمر ليعبر عن اهتماماته التي يرجو أن تؤخذ بعين الاعتبار خصوصاً فيما يتعلق بقضايا البحر الأبيض المتوسط ، حيث يعتبر المغرب نفسه طرفاً معنياً فيها .

١٢٤ - إن المغرب لسعيد بالعلاقات الطيبة التي تربطه مع مجموع أقطار الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط ، ويود أن يبرز على الخصوص العلاقات التاريخية العميقة التي تربطه بإحدى هذه الأقطار . فالموقع الجغرافي الذي يحتله كل من المغرب واسبانيا على شواطئ البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي ، يحدوهما إلى تعاون مثمر خلاق . وللوصول إلى تعاون كهذا ، فإن عليهما أن يزيحا عن طريقه بعض الرواسب التي تعود إلى ماضٍ قديم . والأمر يتعلق بمدينتي سبتة ومليلة والجزر التابعة لهما ، وأن بلادي لا يمكن أن تتخلى عن سيادتها عنها وستظل متشبثة بضرورة البحث في إطار تشاور صريح وحوار مخلص ، عن حل من شأنه أن يحو كل مخلفات ماضٍ نبذته المجموعة الدولية ، بل أن اسبانيا نفسها قد أدانت ، عندما طالبت في هذه القاعة بالذات بالعودة المشروعة لجبل طارق إلى السيادة الوطنية الاسبانية .

١٢٥ - إن مطالبة الرأي العام الدولي والحاجة لزيادة لتوفير ظروف تؤدي إلى إحلال الوفاق في العلاقات الدولية ، إلى ضمان السلام والأمن الجماعي . وإن المغرب الذي يتفق تمام الاتفاق مع هذا الاتجاه ، يلاحظ بكثير من القلق أن النتائج القليلة المشجعة التي تمخضت عنها دورة الجمعية العامة الإستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح قد بقيت غير ذات جدوى أمام التسابق لتطوير كل أنواع الأسلحة .

١٢٦ - إن الاستمرار في إجراء التجارب النووية يظهر عدم توفر الإرادة السياسية لدى القوة النووية الرئيسية لعقد اتفاقية لمنع هذه التجارب ، إضافة إلى ما يلحقه من أضرار بنظام حصر انتشار الأسلحة النووية .

١٢٧ - إن تكديس كميات هائلة من عدد الحرب لن يساعد على الحفاظ على السلام ، وأنه لمن بواعث الأسف أن القوى

أعرب لحركة عدم الانحياز عن أحرّ التهاني بمناسبة عيدها العشرين .

١٣٩ - أما عن الأمين العام ، فإنني أود أن أعرب له عن امتنان حكومة بلادي الصادق لجهوده التي لا تكل في خدمة السلم العالمي . ونحن نشعر أن خبرته بصفة خاصة في أزمة تتسم بزيادة التوتر وبالأزمات السياسية والاقتصادية العالمية ، تعتبر رصيذاً قيماً بالنسبة لمجتمع الدول .

١٤٠ - بانضمام فانواتو وبليز ، فإن المنظمة قد زادت عضويتها إلى عدد إجمالي يبلغ ١٥٦ دولة . ونحن نتقدم بالتهنئة القلبية لوفود الدول الأعضاء الجدد ونعرب عن أملنا في تعاون وثيق ومثمر معهم .

١٤١ - وفي الدورة الحادية والثلاثين [الجلسة ٢٧] كان لي الشرف أن أعرض وجهة نظر النمسا تجاه الموقف العالمي على الجمعية العامة للمرة الأولى . وكان المناخ السياسي يتسم وقتئذ بالرغبة المشتركة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مواصلة سياسة الانفراج . وقد كان هناك من الأسباب ما يدعونا للأمل بأن المبادئ التي اعتمدها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، المعقود في هلسنكي في عام ١٩٧٥ ، سوف تحترم من حيث الممارسة العملية ، وسوف تعم جميع مجالات العلاقات الدولية .

١٤٢ - وفي الوقت الحالي ، نجد أن العلاقات بين الشرق والغرب قد تدهورت إلى حد كبير . إن عدم الثقة المتبادل في الخطط والنوايا أمر يؤثر تأثيراً سيئاً على العلاقات بين الدولتين العظميين ، ويخلق شعوراً عاماً في العالم بعدم الأمن . ومع ذلك ، فنحن نأمل أن المحادثات بين كل من السيد غروميكو ، وزير الخارجية السوفياتي ، وبين السيد هيج ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، وبداية المفاوضات الخاصة بالقوات النووية التبعوية في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ، سوف تؤديان إلى استئناف حوار جوهري بين الأطراف ، يقوم على أساس الإدراك الكامل لمصالحنا المشتركة ، ومسؤوليتهما المشتركة عن السلم العالمي وبقاء البشرية .

١٤٣ - كذلك فنحن نأمل أن مؤتمر المتابعة الذي سوف يتابع أعمال مؤتمر هلسنكي ، والذي كان منعقداً لأكثر من عام ، سوف يتأثر تأثيراً إيجابياً ببداية المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وحتى الآن ، فإن المفاوضات التي جرت في مدريد قد تمت في مناخ سياسي متوتر . فما زال هناك شعور عميق

إذا لم يدعم بالتزامات مالية محددة . كما أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، المعقود في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، لم يزد على أن اتخذ تدابير للإنقاذ دون أن يحدد مواعيد دقيقة للإنجاز .

١٣٥ - إن هذا الفشل المتوالي الذي منيت به المفاوضات الجزئية والمبوبة يجعل من الضروري ، أكثر من أي وقت مضى ، الدخول في مفاوضات شمولية طبقاً لما تطالب به دول العالم الثالث . ومن شأن مثل هذه المفاوضات الشمولية أن تنتهي إلى تعاون دولي حقيقي وتطبيق فعلي للإستراتيجية الإنمائية الدولية للعقد الثالث . ويرى المغرب في هذا المجال أن المؤتمر الدولي القادم المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والمقرر عقده في كانكون ، ينبغي أن يكون مناسبة لحوار صريح ولتبادل الأفكار البناءة ، حتى يمكن القضاء على العراقيل التي تحول دون انطلاق المفاوضات الشمولية بإشراف الأمم المتحدة .

١٣٦ - على الرغم من أن أسباب القلق ما تزال تحتمل على العلاقات الدولية ، وتواجهنا في كل دورة ، فإن مما يدعوا إلى الإطمئنان ، هذه الأصوات التي ترتفع كل سنة في هذه القاعة تنادي بالصدقة وبالتعاون بين شعوب الأرض وتحض على حتمية الحفاظ على السلام والابتعاد عن شرور النزاعات والحروب ، وأن عزماً الصادق على المساهمة في هذا النهج عزم أكيد وثابت ، كما أن أملنا كبير في الوصول إلى عهد من الوفاق والازدهار تستفيد منه البشرية جمعاء .

١٣٧ - السيد بار (النمسا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولاً أن أتقدم إليكم بتهنئة بلادي الصادرة بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . ونظراً للمهام الصعبة التي نواجهها خلال الأشهر القادمة ، فيسعدنا بصفة خاصة أن نرى الجمعية العامة تسترشد بخبرة دبلوماسي متمرس ، تتمتع بخبرته السياسية ، ومهارته التفاوضية وقدرته على التوفيق بالاحترام العام .

١٣٨ - ونحن نعتبر انتخابكم إشادة شخصية بكم وببلادكم ، التي تربطها بالنمسا روابط صداقة تقليدية . إن توليكم لرئاسة الجمعية العامة يمثل أيضاً اعترافاً بدور حركة عدم الانحياز من جانب المجتمع الدولي ككل . إن النمسا ، بوصفها بلداً محايداً بشكل دائم ، تعتبر هذه الحركة عنصراً هاماً من عناصر الاستقرار في العلاقات الدولية . ونياية عن حكومة النمسا ، فإنني أود أن

١٤٩ - إن علاقاتنا مع سويسرا ولختنشتاين وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وهنغاريا و يوغوسلافيا هي علاقات وثيقة وتخلو من المشكلات والأحداث . ومع ذلك ، فإن حدودنا الطويلة والمشاركة وروابطنا الانسانية والثقافية تستوجب منا إقامة علاقات حسن جوار عن طريق المحادثات العملية . إن النمسا مهتمة اهتماماً كبيراً بالعلاقات الودية مع تشيكوسلوفاكيا . ونحن نتفهم من البيانات التي أدلى بها زعماء تشيكوسلوفاكيا والتي تأكدت بالأمر [الجلسة ١٩] في خطاب أدلى به السيد تشنوبيك ، وزير الخارجية ، أن تشيكوسلوفاكيا تحبونها نفس الرغبة . وعلى أساس هذه الرغبة المشتركة للتفاهم لا ينبغي أن يكون من الصعب بالنسبة لنا أن نتوصل إلى حلول مرضية للمشكلات القائمة .

١٥٠ - وفي علاقاتنا مع إيطاليا ، وهي بلد تربطنا به علاقات ودية وعلاقات حسن جوار ، فإن مشكلة جنوب تيرول تعتبر ذات أهمية خاصة . وقد تم التوصل إلى إتفاق بين النمسا وإيطاليا على منح الاستقلال الذاتي لجنوب تيرول منذ إثني عشر عاماً مضت ، ورغم ذلك ، فإن التنفيذ الكامل لهذا الإتفاق ما زال معلقاً . وفي الدورة الخامسة والثلاثين [الجلسة ٢٠] ، أخطرت الجمعية بمدى نفاذ صبر شعب جنوب تيرول وزيادة قلق حكومة النمسا إزاء هذا التأخير . ويؤسفني أن أقول اليوم أن الموقف لم يتحسن كثيراً منذ ذلك الحين وأنه لم يتحقق بعد أي تقدم ملموس .

١٥١ - وعلينا أن نؤكد بصفة خاصة على مسألة ترتبط ارتباطاً كبيراً بحماية أية مجموعة إثنية ألا وهي استخدام لغتها الوطنية في المحاكم وعند التعامل مع السلطات الإدارية . إن ثلثي سكان جنوب تيرول لا يزالون غير متمتعين بهذه الضمانة ، وهذا يعني أن عنصراً من أهم عناصر الإتفاقية بين النمسا وإيطاليا لم ينفذ بعد .

١٥٢ - إن رئيس الوزراء السيد سبادوليني عند توليه لمنصبه ، قد قدم ضمانات أمام البرلمان الايطالي لتنفيذ التدابير الهامة بأسرع ما يمكن وبالتشاور الوثيق مع ممثلي المجموعات الإثنية المعنية . وانطلاقاً من هذه التأكيدات ومن الجهود التي بذلها حتى الآن رئيس وزراء إيطاليا ، فإننا نتوقع أنه لصالح الجميع سوف يتحقق تقدم ملموس في المستقبل القريب . وسوف يعني ذلك بصفة خاصة ، استمرار العملية التي بدأت بشكل مشترك عام ١٩٦٩ على يدي البلدين بالتشاور مع سكان جنوب تيرول ، وإلا فإن هناك شكوكاً خطيرة سوف تثور حول مدى استعداد إيطاليا ورغبتها في تنفيذ التزاماتها وفي التصرف على نحو يتماشى مع

بالتشاور بالنسبة لإمكانية حل المشكلات التي ما زالت معلقة ، وذلك بخصوص الوثيقة الختامية الأساسية .

١٤٤ - إنني لا أشارك في هذا التقييم التشاؤمي . إن ما تحقق بالفعل ، ولا سيما في مجالات التعاون الاقتصادي والقضايا الانسانية والإعلام من الأهمية بحيث لا ينبغي لنا أن نبده . وفضلاً عن ذلك ، فإن عملية هلسنكي في حد ذاتها تعتبر من الأهمية بالنسبة لأوروبا والعالم أجمع بحيث لا ينبغي لها أن تتعرض للخطر . لذلك يجدر بنا أن نكرس كافة طاقاتنا لحل المشكلات المتبقية . إن النمسا بالتعاون مع الدول الأخرى المحايدة وغير المنحازة في أوروبا سوف تبذل قصارى جهدها للتوصل إلى نتائج هامة ، ولضمان استمرار هذه العملية .

١٤٥ - إن السبب الذي يدعوني لأن أولي أهمية كبرى للعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يرجع إلى قناعتنا بأن أهداف الأمم المتحدة لا يمكن أن تنجز إلا إذا كان هناك حد أدنى من التعاون والثقة بين جميع الدول الأعضاء في المنظمة ، وبصفة خاصة الدولتين العظيمتين .

١٤٦ - إن التحليل الموضوعي للتطورات السياسية العالمية أمر يعزز من قناعتنا بأنه لا يمكن أن يكون هناك بديل عن وجود سياسة عالمية بناءة للإنفراج ، تقوم على أساس التوازن المستقر بين القوى . إن هذه هي الطريقة المنطقية الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى تأمين التعايش والتعاون المثمر فيما بين الدول والشعوب . وهي من المتطلبات الأساسية للبناء التدريجي لنظام عالمي يمكن فيه لمصالح الشمال والجنوب ، والشرق والغرب أن تكون متزنة ومنسجمة .

١٤٧ - وعندما نتحدث عن الإنفراج فنحن نعني بذلك عملية دينامية مستمرة يتفاعل فيها الصراع والتعاون فيما بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وهذا لا يعني إنهاء جميع الصراعات .

١٤٨ - إن "الإنفراج" ربما تكون كلمة مضللة بعض الشيء إذ أنها تفتح المجال أمام تطلعات قد لا تتحقق . وربما كان يجدر بنا في المستقبل أن نتحدث عن "طريقة ملائمة للتعايش والتعاون" . ولكن مهما يكن التعبير الذي نختاره لوصف هذه السياسة ، فنحن ، على أية حال ، لا نعتبر أن هذه المسألة مجردة وبعيدة . وبالنسبة لنا فهي تمثل أمراً ملموساً ومحسوساً . ونحن نواجه آثارها بالقرب منا وعلى بعد أميال قليلة من عاصمتنا .

كما تحث على التوصل إلى حل سياسي يضمن حق تقرير المصير لشعب أفغانستان .

١٥٦ - إن الموقف المتفجر في الشرق الأوسط والإهتمام الذي يولق لقضية أفغانستان من جانب الرأي العام العالمي لا ينبغي لهما أن ينسيانا المأساة التي يعيشها شعب كمبوتشيا الذي انتهكت حقوقه الانسانية بشكل لم يسبق له مثيل والذي عانى من الغزو العسكري الأجنبي . إن مشاعر التمساً بالتضامن والتعاطف مع كمبوتشيا ، هي مشاعر نشترك فيها مع الآخرين . ولقد دلل على ذلك بوضوح العدد الكبير من المشتركين في المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . إن توصيات ذلك المؤتمر^(٥) سوف تحال إلى الجمعية العامة لإقرارها .

١٥٧ - وأود فقط أن أؤكد هنا ما أعتبره ، كرئيس للمؤتمر ، هو المبدأ الرئيسي . إن مؤتمر كمبوتشيا غير موجه ضد أحد بل أنه محاولة للإسهام في التوصل إلى تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا . ومن الوظائف الرئيسية للمؤتمر ، المبادرة ببدء حوار مع الأطراف غير المشاركة . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أناشدها جميعها أن تقبل هذه الدعوة .

١٥٨ - إن الغزو العسكري الذي قامت به جنوب افريقيا ضد أنغولا والذي ندينه باعتباره انتهاكاً خطيراً لمبادئ الأمم المتحدة ، قد أظهر مرة أخرى مدى الضرورة الملحة للتوصل إلى حل لمشكلة ناميبيا . إن الدورة الطارئة للجمعية العامة المعنية بناميبيا ، قد أكدت مرة أخرى مسؤولية مجلس الأمن عن تنفيذ خطة الأمم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا ، تلك الخطة التي أقرها مجلس الأمن في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبينما نفهم ونشارك القلق الذي تشعر به الدول الافريقية ، فإننا مازلنا نأمل في أن الجهود التي يبذلها فريق الاتصال الغربي سوف تؤتي ثمارها بأسرع ما يمكن ، وسوف يكون هذا اليوم يوماً عظيماً بالفعل بالنسبة للمنظمة عندما نرحب بين صفوفنا بناميبيا المستقلة كعضو جديد .

١٥٩ - إن الصراع المحزن بين ايران وبين العراق ، مازال مستمراً . ونحن نود أن نشجع أميننا العام وممثله الخاص وكذلك الدول الإسلامية والبلدان غير المنحازة على مواصلة جهودهم من أجل التوصل إلى تسوية منصفة .

١٦٠ - إن الأهمية التي توليها للمفاوضات التي تهدف إلى التغلب على الأزمات ومواطن التوتر ، قد تم إبرازها بوضوح في مسألة قبرص . ونحن نرحب بالمفاوضات بين الطائفتين والتي أمكن أن تستأنف وأن تستمر بشكل منتظم بفضل وساطة الأمين

المبادئ التوجيهية المحددة في القرارين ١٤٩٧ (د-١٥) و ١٦٦١ (د-١٦) .

١٥٣ - إنني أقدم بتقرير بشأن سياستنا الخاصة بحسن الجوار ، لأننا نعتقد أن الجهود التي تستهدف النهوض بالسلام ينبغي لها أن تبدأ في أوطاننا وفي المناطق القريبة منا . ومع ذلك فإن هذا لا يعفيانا من مسؤوليتنا في الإسهام من أجل الحفاظ على السلم والأمن في جميع المناطق الأخرى . وفي ضوء حقائق عالمنا المعاصر والتكافل بصفة خاصة ، فإن الأحداث المتعلقة في أي جزء من أجزاء العالم تكون لها آثار فورية على شتى أنحاء العالم الأخرى . ولذلك فإن النمسا تهتم اهتماماً كبيراً بالتسوية السلمية لجميع الصراعات وهي مستعدة للإسهام بشكل فعال من أجل التوصل إلى حلول .

١٥٤ - مازال الموقف السائد في الشرق الأوسط مصدراً كبيراً للخطر على السلام العالمي ويسبب لنا الكثير من الإنزعاج . إن الصراع بين العرب واسرائيل قد تصاعد ووصل إلى معدلات خطيرة . إن التدابير التي قامت بها اسرائيل في جنوب لبنان وقذف الأهداف في بيروت وشن هجوم على المفاعل الذري العراقي بالقرب من بغداد ، ما هي إلا انتهاكات جديدة للقانون الدولي . إن سياسة المستوطنات التي تنتهجها اسرائيل ومحاولاتها إحداث تغيير من جانب واحد للوضع الخاص بالقدس ، تخلق عقبات خطيرة أمام أية تسوية سلمية . ولم يتم بعد التوصل إلى حل للمشكلة الرئيسية في صراع الشرق الأوسط ألا وهي قضية فلسطين . إن وجود اتفاق بشأن وقف إطلاق النار في لبنان بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، يؤكد صحة مفاهيمنا الأساسية فيما يتعلق بسياستنا في الشرق الأوسط كما عرضها المستشار كرايسكي [الجلسة ٤٩] وكما عرضتها شخصياً [الجلسة ٩] في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . واليوم فقد أصبحنا أكثر اقتناعاً من ذي قبل بأن التسوية السلمية في الشرق الأوسط لا يمكن أن تتحقق إلا على أساس المحادثات المباشرة بين اسرائيل وبين الشعب الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية . وينبغي أن يؤدي ذلك في مرحلة لاحقة إلى مفاوضات في محفل أكبر وتحت إشراف الأمم المتحدة .

١٥٥ - إن الاحتلال غير المشروع لأفغانستان مازال يهدد استقرار المنطقة ويعرقل بشكل خطير سياسة الإنفراج . وتمشياً مع الموقف الذي عبرت عنه الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، فإن النمسا تحث على سحب جميع القوات الأجنبية

و يتفق الجميع على أنه على المدى الطويل ، فإن نزع السلاح سوف يؤدي إلى زيادة الأمن ، ولكن في الوقت الحاضر فإن كل دورة تحاول أن تزيد أمنها عن طريق الأخذ بالوسائل العسكرية .

١٦٦ - ورغم ذلك ، فإنه يبدو أن هناك تأييداً عاماً لنزع السلاح باعتباره عملية تنطوي على إنخفاض متوازن ومستمر لمعدلات التسليح . وفي هذا الإطار ، فإن التثبيت من القوة العسكرية الحالية للدول مازال يمثل مشكلة هامة ، وهي كيف يمكن أن نحدد وأن نعرف هذه القوة .

١٦٧ - وإنني أعتقد أن الشك فيما يتعلق بالقوة العسكرية الفعلية للدول ، يعدّ من الأسباب الرئيسية لاستمرار سباق التسلح وللفشل في احترام مبدأ نزع السلاح المتوازن . ولو أننا نجحنا في تطوير الإجراءات الموضوعية للتقييم والتثبيت من المستوى الحقيقي للتسلح في العالم ، لأمكن لنا تحقيق تقدم ملموس في التوصل إلى خفض متوازن للأسلحة . إن الممارسات الدولية والمؤسسات القائمة حالياً ، تقدم الأجهزة الكافية التي تمكن من إقرار وتقييم الحقائق ذات الصلة . ولذلك فإنني أود أن أقترح على الأمم المتحدة أن تدارس إمكانية الاستفادة من هذه الأجهزة أو من أجهزة مشابهة بغية التثبيت وتقييم حالة التسليح الفعلية على أساس موضوعي . إن وفد بلادي سيقدر ردود الفعل لهذا الاقتراح ، و يود أن يحتفظ بحقه في تقديم المزيد من التفاصيل المحددة بشأنه خلال الدورة الحالية .

١٦٨ - إن النمسا مقتنعة بأن قضايا الشمال والجنوب تعدّ عنصراً أساسياً من عناصر السياسة في عالم اليوم ، رغم أنه في الوقت الحاضر يبدو أن الصراع بين الشرق والغرب هو محل اهتمام الرأي العام العالمي ، وسوف يكون من الخطأ أن نعتبر مشكلة الشمال والجنوب مشكلة ثانوية .

١٦٩ - وعند معالجة مشكلات التنمية ، فإنه يجب ألا ننظر إلى الوراء أو إلى الماضي بل أن نتطلع إلى المستقبل الذي تتحمل جميع الدول مسؤولية مشتركة إزاءه .

١٧٠ - ونظراً للتقدم غير المرضي الذي تحقق في السنوات الأخيرة ، فإننا نتفهم بشكل كامل مشاعر القلق والإحباط التي تشعر بها البلدان النامية . ولذلك فنحن نعتبرها مسألة ملحة ، أن نتوصل إلى اتفاق بشأن المفاوضات العالمية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة .

١٧١ - ورغم أن المؤتمر الدولي المعني بالتعاون والتنمية ، والمزمع عقده هذا الشهر في كانكون ، لا يرتبط بشكل رسمي بالمفاوضات

العام ومثله الخاص . كما أننا نأمل في أنه على أساس الاقتراحات الواقعية ، سوف يكون من الممكن تحقيق تقدم نحو التوصل إلى تسوية شاملة .

١٦١ - إن بؤر التوتر الدولي لا يقتصر وجودها على آسيا وإفريقيا فحسب . إن الأحداث في أمريكا الوسطى تسبب أيضاً قلقاً خاصاً . إن العدالة الاجتماعية والتعدد السياسي ، يعتبران من الشروط التي لا غنى عنها لتحسين الموقف في هذا الجزء من العالم . وهذه الشروط سوف تتحقق فقط عن طريق التعاون مع جميع القوى الاجتماعية والسياسية في البلاد بما في ذلك المعارضة ، وهذا ينطبق بصفة خاصة على السلفادور . وآمل أنه بالنسبة لهذا البلد أيضاً ، فإن مبدأ من أهم مبادئ الميثاق سوف يحترم ألا وهو حق كل شعب من الشعوب في أن يقرر مستقبله دون تدخل خارجي من أي مصدر من المصادر .

١٦٢ - إن المبادئ التي تنطبق على أمريكا الوسطى تنطبق أيضاً على أوروبا . إن الإحترام الكامل لمبدأ تقرير المصير وعدم التدخل مطلوب بإلحاح أيضاً فيما يتعلق بالموقف السائد في بولندا ، وهو بلد يهمننا مصيره بصفة خاصة ، ونحن واثقون من أن شعب بولندا العظيم الذي تربطه بالنمسا روابط تاريخية قوية لقادر على حل مشكلاته بنفسه وعن طريق جهوده الذاتية .

١٦٣ - إن هذا الاستعراض القصير للأزمات الدولية الخطيرة ، يبين كيف أننا بعيدون للغاية عن الأهداف المعلنة للمنظمة وهي السلم والأمن والعدالة . إن الفشل في تحقيق نتائج جوهرية في مجالات رئيسية ثلاثة وهي نزع السلاح والتنمية وحقوق الإنسان ، يعتبر مسؤولاً بالدرجة الأولى عن عدم تمكننا من بلوغ هذه الأهداف .

١٦٤ - وفي تقريره السنوي عن أعمال المنظمة ، فإن الأمين العام قد عبّر بحق عن قلقه العميق إزاء تصاعد سباق التسلح [أنظر A/36/1 ، الفرع الخامس] . حقاً أنه من بين الحقائق المزعجة أن نلاحظ أنه خلال الأعوام الثلاثة منذ انعقاد الدورة الإستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، أننا قد فشنا في إحراز جوهرية رغم أن هناك اتفاقاً عالمياً على مدى إلحاح هذه المشكلة .

١٦٥ - ونحن هنا نواجه موقفاً محيراً ، لم نتمكن حتى الآن من التوصل إلى حل له . إن نفس الحكومات التي تدعو إلى نزع السلاح والسيطرة على الأسلحة لا تتحرج من اتباع نفس الاتجاه العكسي في سلوكها الفعلي عندما تشعر بأن أمنها يتطلب ذلك .

ندرك تزايد التدفق المحزن للاجئين وانتشار أعمال العنف والإرهاب والإنتهاكات التعسفية للكرامة الانسانية وعمليات الإعتقال التي لا مبرر لها والتعذيب وأخذ الرهائن وإعادة التوطين الإجباري وعمليات الإعدام .

١٧٧ - وفي هذا الصدد ، فإنني أود أن أعرض على الجمعية العامة اقتراحاً قد نوقش بالتفصيل وحظي بموافقة عامة في مؤتمر أرماند هامر الرابع الذي عقد في "اكس ان بروفانس" في آب/أغسطس من هذا العام ، وهو يتناول موضوع إنشاء هيئة دولية لمراقبة المحاكمات تقوم داخل منظومة الأمم المتحدة ومهمتها أن تكون حاضرة وأن تتقدم بتقرير عن المحاكمات القانونية التي تتعرض لحقوق الانسان . إن هؤلاء المراقبين لا ينبغي أن يحلوا محل أو أن يلغوا الأنشطة الناجحة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذا الميدان ، ولكنهم يكملونها فيما تقوم به في الحالات التي لا يكون وجودها مقبولاً . ويسعدنا أن تتقدم الدول الأعضاء بوجهات نظرها بشأن هذا الاقتراح المعروف لنا جميعاً ، بحيث يمكن أن نتابعه في اللجنة الثالثة للجمعية العامة آخذين ردود الفعل في الاعتبار .

١٧٨ - ومن بين الإنتهاكات العديدة لحقوق الانسان التي نشاهدها دعوني أشير إلى حالتين بصفة خاصة .

١٧٩ - نحن نشهد اليوم عودة إلى تطبيق عقوبة الإعدام وهي عقوبة لا إنسانية ، وفي كثير من الأحيان تطبق على نحو ينتهك المبادئ الأساسية للإجراءات القانونية . ونحن نؤيد كافة الجهود الرامية إلى إلغاء هذه العقوبة ونهنئ فرنسا على القرار الذي اتخذته أخيراً في هذا المضمار .

١٨٠ - كذلك نحن نلاحظ الاتجاه المتزايد والمزعج نحو عدم التسامح الديني في أنحاء عديدة من العالم . ونحن نرحب بأي تدابير تستهدف القضاء على هذا الاتجاه اللاإنساني . إن جميع الجهات التي تؤيد عدم التسامح تعتبر بمثابة عراقيل أمام السلام .

١٨١ - إنني مقتنع تماماً بأن مشكلاتنا اليوم لا يمكن أن تحل إلا بتغيير سلمي . وهذا المبدأ قد كرسه ميثاق الأمم المتحدة ، وهو أساس لكافة الجهود السلمية . يجب علينا جميعاً ، دول وحكومات أو منظمات دولية وأفراد أيضاً ، أن نقبل هذا التحدي .

١٨٢ - السيد محمد بن مبارك آل خليفة (البحرين) : سيدي الرئيس ، أود في مستهل كلمتي أن أقدم لكم بالتهنئة الخاصة بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين . إن خبرتكم الواسعة ومساهماتكم القيّمة في أعمال

العالمية ، إلا أننا نأمل في أن يكون له أثر إيجابي عليها وأن يقدم الدفعة السياسية اللازمة .

١٧٢ - إن المؤتمر الذي سوف يرأسه بشكل مشترك رئيس جمهورية المكسيك خوسيه لوبيز بورتيللو والمستشار النمساوي برونو كرايسكي ، لا يعدّ محفلاً للمفاوضات وإنما المقصود به فقط أن يتيح الفرصة لتبادل الآراء على أعلى المستويات بشأن مجمل القضايا الخاصة بالشمال والجنوب . ولا يجدر بنا أن نتوقع قرارات جوهرية سريعة من مؤتمر القمة هذا . وبدلاً من ذلك فإن الفكرة من وراء مؤتمر القمة هي خلق مناخ سياسي إيجابي للعلاقات بين الشمال والجنوب ، وبذلك تتوفر الإرادة السياسية المطلوبة لبدء وتوجيه المفاوضات بشأن سياسة شاملة من أجل التنمية والتعاون .

١٧٣ - إن النمسا قد آمنت دائماً بأن القضايا الاقتصادية العالمية ، يمكن أن ينظر فيها بطريقة عملية ذات مغزى لو أننا تناولنا كذلك مشاكل الطاقة . ونحن نرحب ببرنامج العمل الذي تمخض عنه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة^(٦) باعتباره خطوة هامة أولى من جانب الأمم المتحدة في معالجة هذه القضية في الإطار الشامل للعلاقات بين الشمال والجنوب . ونحن نؤيد جميع الأفكار والمبادرات التي تستهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الطاقة ، ولذلك فنحن نحبذ إقامة هيئة للطاقة تتبع البنك الدولي .

١٧٤ - ونحن نأمل في أن تتمكن الجمعية العامة في هذه الدورة من أن تسهم بشكل فعال في النهوض بمصالح أقل البلدان نمواً . كما أننا نؤيد برنامج العمل الأساسي الجديد للثمانينات الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً^(١) .

١٧٥ - إن الأمم المتحدة تلعب دوراً بالغ الأهمية في سعينا من أجل عالم تحترم فيه حقوق الانسان والكرامة الانسانية . إن قداسة البابا يوحنا بولس الثاني ، قد أكد هذه الحقيقة في بيانه الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في الدورة الرابعة والثلاثين [الجلسة ٧] . وهناك اعتراف متزايد بأن السلم وحقوق الانسان هي أمور لا تتجزأ . وعندما لا تؤمن حقوق الانسان يتعرض السلم للخطر ، كما أن السلم عندما لا يتحقق فإن حقوق الانسان تتعرض للخطر .

١٧٦ - إن انتهاكات حقوق الانسان في مناطق عديدة في العالم ، تسبب أو تزيد من خطورة المنازعات السياسية والعسكرية ومن القلق ، وهذا يبين بوضوح مدى الترابط في العلاقة بينهما . إن المعاناة البشرية غالباً ما تكتسب أبعاداً مأساوية ، ونحن جميعاً

والحفاظ على عملية الإنفراج الدولي وتعميق الثقة بين القوتين العظميين وتعزيز الأمن والسلم الدوليين ؟ كيف نستطيع وقف سباق التسلح ، ولا سيما في مجال أسلحة الإبادة الشاملة ، والقضاء على جميع أشكال وضروب الهيمنة والسيطرة والتبعية للدول الكبرى وتضييق الفجوة التي ما زالت قائمة بين فقراء العالم وأغنيائه ؟ وكيف ننهي الاستعمار بجميع أشكاله وخاصة الاستعمار العنصري والاستيطاني الذي تمارسه إسرائيل وجنوب أفريقيا ؟

١٨٧ - هذه الأسئلة وغيرها في رأينا تتطلب من الأسرة الدولية دراسة متأنية ومتعمقة في هذه الحقبة المضطربة من تاريخ العلاقات الدولية ، إذ لا يمكن إيجاد حلول ناجعة وشافية لهذه المشاكل إلا عن طريق الحوار البناء والرغبة الصادقة بالإلتزام بمبادئ الأمم المتحدة واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها .

١٨٨ - إننا نمر بظروف دولية حرجة يكتنفها الإضطراب والغموض ولا نغالي إذا قلنا إننا نعيش في عالم يسوده الرعب الناجم عن سباق التسلح والمواجهة بين القوتين العظميين ، إذ اتسمت العلاقات بينهما طوال العام الماضي بطابع العودة إلى سياسة الحرب الباردة والتنافس على مناطق النفوذ في العالم ، وعادت سياسات استخدام القوة في العلاقات الدولية تحتل مكاناً بارزاً في الحياة الدولية المعاصرة مما شغل بال العالم ولا سيما في الدول غير المنحازة لأي من القوتين . فالقوتان العظيمتان تحاولان فرض أساليب الهيمنة واحتواء البلدان غير المنتمة لأي منهما سياسياً واقتصادياً بهدف جعلها إحدى أدوات لعبة الصراع الدولي . فما زالت هناك مناطق عديدة من العالم ، بما في ذلك أوروبا نفسها ، تعتبر مسرحاً لمواجهة محتملة على نطاق واسع بين القوتين العظميين في حالة حدوث تغيير جذري في ميزان القوى بينهما . لذا فإن التطورات التي جرت على الساحة الدولية لا تدعو إلى التفاؤل بقدر ما تدعو إلى الحشية والحذر .

١٨٩ - لقد أوضحنا في أكثر من مناسبة رأينا بالطرق والوسائل لبناء علاقات دولية سليمة متكافة بين الدول على اختلاف قدراتها السياسية والاقتصادية وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها ، مع التأكيد على ضرورة التخلي عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية واحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وحرمة حدودها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ومراعاة المساواة في الحقوق بينها . من هذا المنطلق أرجو أن تسمحوا لي أن أعرض وجهة نظرنا إزاء القضايا الدولية الملحة في

المنظمة سنين عديدة ستكون ذات مردود كبير على أعمال هذه الدورة التي نأمل لها النجاح في خدمة قضايا السلم والتعاون الدولي دعماً لمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها . إن رئاستكم لهذه الدورة تعد مؤشراً إيجابياً على تزايد دور العراق الشقيق والمجموعة العربية بشكل عام في المساهمة لتحقيق أهداف المنظمة وتقوية جهودها من أجل خير العالم ورخائه .

١٨٣ - كما أتقدم بالشكر والتقدير لسلفكم السيد روديفر فون فيخمار ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية الذي أدار أعمال الجمعية العامة في دورتها الماضية بجدية وإخلاص . ولا يفوتني أن أشيد باسم وفد البحرين بجهود وأعمال الأمين العام الذي أسهم إسهاماً عظيماً طوال العشر سنوات الماضية في تقوية دور الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها وصمودها أمام كل التحديات الخطيرة التي واجهتها . إن هذا الجهد المشكور يستحق منا كل تقدير .

١٨٤ - وأود أن أرحب بانضمام كل من دولتي فانواتو وبليز إلى عضوية منظمتهما الدولية . وإننا لنأمل أن لا يطول الوقت حتى نرى حركات التحرير الوطنية التي تحضر معنا اليوم بصفة مراقب وقد احتلت مقاعدها كأعضاء بعد أن تنتصر شعوبها المناضلة على الاستعمار والاحتلال والعنصرية ، وتنال حقوقها المشروعة في الحرية وتقرير المصير والاستقلال ، إذ لا ريب في حتمية انتصار إرادة الشعوب المناضلة لبلوغ حقوقها المشروعة .

١٨٥ - سيدي ، تنعقد الدورة السادسة والثلاثون للجمعية العامة في عالم تعصف به مشاكل دولية تهدد السلم والأمن الدوليين ، وتنتابه أزمات خطيرة تنذر بتفجر الأوضاع الدولية في أكثر المناطق حساسية في العالم . كما أن الظروف الاقتصادية العالمية ليست بأحسن حال من الأوضاع السياسية ، رغم أنها لا تقل خطورة عنها .

١٨٦ - فالأمم المتحدة ، والحال كذلك ، مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى لكي تلعب دوراً أكبر في تسوية المشاكل الدولية التي تواجه البشرية حتى يمكن الحفاظ على جوهر العلاقات الدولية لمواجهة التحديات الخطيرة التي تحيط بعالم اليوم . لذا فإننا نرى أنه من واجب الجمعية العامة أن تستعرض وتنفحص بإمعان الأحداث التي يعيشها عالمنا اليوم لمعرفة آثارها على حياة البشرية واستقرار إنعكاساتها على المستقبل حتى يمكن تفادي آثارها الخطيرة . وفي هذا الصدد تواجهنا العديد من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات شافية للمشاكل التي تواجه البشرية وفي مقدمتها هذه الأسئلة : كيف يمكن القضاء على بؤر التوتر والتأزم في العالم

عالمنا المعاصر، والتطورات التي نراها هامة منذ انعقاد الدورة الماضية.

١٩٠ - نعتبر قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية حدثاً تاريخياً هاماً وإيجابياً في تاريخ منطقتنا وخطوة كبيرة نحو تحقيق ما تصبو إليه شعوب المنطقة من توثيق الروابط بينها في الحاضر والمستقبل. فمنذ اليوم الأول لإعلان قيام مجلس التعاون الخليجي أكدت الدول الست الأعضاء فيه، وهي المملكة العربية السعودية والكويت وقطر وعمان والامارات العربية المتحدة والبحرين، بأن هذا المجلس ليس تكتلاً موجهاً ضد أحد، وإنما أنشئ وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحركة عدم الإنحياز. إن مجلس التعاون الخليجي يمثل تجمعاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً للدول الست الأعضاء بهدف الوقوف في وجه التحديات والتهديدات الخارجية التي تواجه المنطقة وإبعادها عن مناطق النفوذ والصراع الدولي.

١٩١ - وقد أكد زعماء دول الخليج الست الأعضاء في مجلس التعاون في البيان الختامي الصادر عن مؤتمرهم الأول في أبوظبي في ٢٦ أيار/ مايو من هذا العام بأن أمن الخليج واستقراره هو مسؤولية دولة وحدها وإنها لقادرة على تأمين ذلك ولا يحق لأي كان التدخل في شؤونها الداخلية. إن رفض قادة المنطقة لأي تدخل أجنبي مهما كان مصدره أو نوعه يؤكد مجدداً حرص هذه الدول على مقاومة كل المحاولات الساعية إلى ربط المنطقة بالصراعات الدولية التي تتنافى مع مبادئ عدم الإنحياز وميثاق الأمم المتحدة. إن مجلس التعاون الذي جاء تجسيدا لآمال وطموحات شعوب المنطقة وتأكيداً للروابط التاريخية والاجتماعية والاقتصادية فيما بينها لا يهدف إلى مواجهة التحديات والتهديدات الخارجية فحسب وإنما يهدف إلى تنمية القدرات الذاتية لهذه الدول في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم أسباب الأمن والاستقرار في المنطقة، ولتسهم بدورها في رخاء شعوبها والعالم أجمع.

١٩٢ - لقد احتلت قضية فلسطين والنزاع في الشرق الأوسط مكاناً رئيسياً من الأحداث الدولية خلال هذا العام. ولسنا بحاجة إلى شرح تفاصيل القضية الفلسطينية أو توضيح الملابسات والتطورات التي رافقتها، بقدر ما نحتاج إلى إبراز أهمية إيجاد حل سريع وعادل ودائم وشامل لها، لما لهذه القضية من تأثير مباشر ورئيسي على استتباب الأمن الدولي واستقراره.

١٩٣ - إن قضية فلسطين كانت وستبقى جوهر الصراع في الشرق الأوسط، إذ لا مجال لاستقرار المنطقة دون إيجاد حل عادل لهذه القضية. إن مجرى الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وتطوراتها تدل على أن المنطقة قد دخلت أخطر مراحل النزاع فيها، فقد بدأ الشرق الأوسط خلال هذا العام وكأنه على فوهة بركان يهدد بالانفجار في أية لحظة. فاستمرار الوضع في الشرق الأوسط على ما هو عليه سيؤدي إلى انفجار الأوضاع في المنطقة مع كل ما يستتبع ذلك من مضاعفات تهدد السلم العالمي وتعرض العلاقات الدولية للخطر. إن الموقف الخطير في الشرق الأوسط ناجم عن استمرار إحتلال الكيان الصهيوني للأراضي العربية ورفض اسرائيل المستمر الإنصياح لقرارات الأمم المتحدة، وقيامها بمصادرة الأراضي العربية وهدم البيوت وبناء المستوطنات والمستعمرات في الأراضي المحتلة، وتهجير السكان العرب وانتهاك حقوقهم الانسانية وتعريضهم لشتى ألوان التعذيب والمهانة، وطمس المعالم العربية وانتهاك الأماكن المقدسة.

١٩٤ - إن استمرار سلطات الاحتلال الصهيوني في الاعتداء على الأماكن المقدسة، ولا سيما الاستمرار في عمليات الحفر والتنقيب تحت ساحة المسجد الأقصى الشريف، يؤكد النوايا الصهيونية العدوانية الخبيثة إزاء الأماكن المقدسة، ويعد استفزازاً لمشاعر المسلمين قاطبة وتحدياً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة واليونسكو التي اعتبرت القدس وأسوارها القديمة من التراث العالمي. إننا نناشد المجتمع الدولي أن يولي الاهتمام الكامل لخطورة الحفريات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الصهيوني في ساحة الحرم الشريف التي تستهدف القضاء على أقدس الأماكن الاسلامية في القدس الشريف، الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي القيام بتحريك فعال لمنع اسرائيل من مواصلة أعمالها العدوانية ضد الأماكن المقدسة في الأراضي المحتلة.

١٩٥ - ومن الأدلة الجديدة على نوايا اسرائيل التوسعية والعدوانية في المنطقة ما اعتزمته مؤخراً من البدء في تنفيذ مشروع لشق قناة مائية تصل بين البحر الأبيض والبحر الميت تبدأ من قطاع غزة المحتل عبر الضفة الغربية المحتلة وغور الأردن. إننا نود أن نلفت أنظار العالم إلى خطورة هذا المشروع الذي يستهدف إدخال تغييرات جغرافية وسكانية وبيئية واقتصادية جذرية من شأنها إلحاق أمدح الأضرار بالمنطقة عامة وبالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والمملكة الأردنية الهاشمية خاصة. ونناشد جميع الدول والشعوب بأن تمتنع عن تقديم أية مساعدة أو

لشك أهمية مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أية عملية لإحلال السلام الحقيقي في المنطقة .

٢٠٠ - إن إسرائيل هي المسؤولة عن حالة التوتر الخطيرة التي تسود لبنان ، الذي يتعرض يومياً للعدوان الصهيوني وآثاره المدمرة . وإننا إذ نؤكد حرصنا على استقلال لبنان ووحدة أرضه وشعبه وسيادته على كل أراضيهِ ، نرى أنه لن يتحقق ذلك ما لم يوضع حد للعدوان الإسرائيلي الذي يهدف إلى إشعال النار والدمار في لبنان . وقد أثبتت التجربة خلال الست سنوات الماضية بما لا يدع مجالاً للشك ، إن العدوان الإسرائيلي على لبنان يزداد حدة واتساعاً كلما كانت المساعي الخيرة لعودة السلام إلى لبنان تقترب من النجاح .

٢٠١ - إن خروج لبنان من المحنة التي عاشها طوال الست سنوات الماضية ، هو هدف عربي وإنساني ، ولكن بالطبع ، تصطدم المحاولات العربية لتحقيق هذا الغرض مع المخططات الصهيونية التي تريد أن تستمر محنة لبنان لتحقيق المزيد من السيطرة عليه ، وجعل المنطقة تعيش في غليان مستمر . إننا إذ نأمل هذه الأحوال نطالب كافة الدول ومجلس الأمن بالعمل فوراً لممارسة الضغوط الفعالة على إسرائيل لوقف تدخلها وعدوانها المستمر على الأراضي اللبنانية .

٢٠٢ - إن الغارة الإسرائيلية على المنشآت النووية العراقية للأغراض السلمية في حزيران/يونيه الماضي ، يشكل سابقة خطيرة في الشؤون الدولية وانتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والعرف الدولي . فلم يسبق أن قامت دولة في العالم بمثل ما قامت به إسرائيل من عدوان ، فهي تحاول بعدوانها هذا استبدال القانون الدولي بشريعة الغاب .

٢٠٣ - وف الحقيقة أن العدوان الوحشي الغادر الذي قام به الكيان الصهيوني ضد العراق ، هو جزء لا يتجزأ من خطة مدبرة تهدف إلى إضعاف البلدان العربية وإرهابها وزعزعة استقرارها ، ويشكل علاوة على ذلك ، تهديداً خطيراً ومباشراً لحاضر الأمة العربية ومستقبلها ثقافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً . إن الغرض من الغارة الصهيونية على المفاعل النووي العراقي هو الحيلولة دون امتلاك الدول العربية للوسائل التكنولوجية المتقدمة . إن إسرائيل بعدوانها هذا تريد إيهام العالم أنها القوة الكبرى في المنطقة ، وأنه بإمكانها أن ترغم الدول العربية على الرضوخ والإستسلام .

مساندة مالية أو فنية لتنفيذه ، إذ أن عدم الإصغاء إلى هذا النداء سيعتبر عملاً عدائياً ضد حقوق الأمة العربية .

١٩٦ - لقد مارس المجتمع الدولي أساليب الإدانة والشجب والتنديد والإستنكار بالعدوان الإسرائيلي المتكرر ضد الشعب الفلسطيني والدول العربية الأخرى ، إلا أنه لم يقم بمعاينة هذا العدوان المستمر مما جعل إسرائيل تتمادى في عدوانها وتتوسع فيه . وما لم يستطع المجتمع إيقاف إسرائيل عند حدها بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية عليها فإنها ستواصل عدوانها ضد الشعب الفلسطيني والدول العربية الأخرى .

١٩٧ - لست في حاجة لاستعراض موقف البحرين من هذه القضية أو من التسوية الشاملة العادلة لها ، فقد أوضحنا في أكثر من مناسبة بأن السلام العادل والدائم في المنطقة يجب أن يرتكز على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة غير القابلة للتصرف بتقرير مصيره وإقامة دولته على أرضه ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف .

١٩٨ - وانطلاقاً من هذه المبادئ تقدم سمو الأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية الشقيقة بمبادرة من ثماني نقاط لحل هذه القضية حلاً عادلاً وشاملاً^(٣) ، لاقت تجاوباً سريعاً في جميع أنحاء المعمورة . إن خطة سمو الأمير فهد الواضحة المعالم تدل على إيماننا العميق بحل قضايانا بالطرق السلمية في نطاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية . ومع كل ذلك ظلت إسرائيل صامته ورافضة لكل تحرك نحو السلام ، وما زاد الأمور تعقيداً إعلان الولايات المتحدة التي تعتبر إحدى ركائز هذه المنظمة وزعيمة المعسكر الغربي ، عن عزمها عقد اتفاق التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل المعتدية المحتلة لأراضي الغير بقوة السلاح والرافضة لكل القيم والمبادئ الدولية . إن ذلك سيزيد بدون شك الأمور تعقيداً في تلك المنطقة الحساسة من العالم . ولذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي أن يدعم المبادئ الثمانية وأن يتبناها مجلس الأمن لتكون بمثابة إطار للسلام العادل والشامل لهذه القضية .

١٩٩ - وتحقيقاً لهذه الغاية فإننا نؤيد الدعوة لعقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى ، خاصة وأن الأحداث في الشرق الأوسط أثبتت بما لا يدع مجالاً

وإيجابياً . ونأمل أن لا يمضي وقت طويل وقد عم السلام البلدين المتجاورين .

١٠٩ - مازال الشعب الأفغاني يقاوم ويرفض الاحتلال السوفياتي لبلاده الذي مضى عليه ما يقرب من عامين . وقد طالبت الأمم المتحدة ومحافل دولية أخرى بجلاء القوات العسكرية المسلحة من أفغانستان ، ولكن للأسف الشديد لم يستجب الاتحاد السوفياتي لقرارات المجتمع الدولي بهذا الشأن .

٢١٠ - وبهذه المناسبة نود أن نؤكد من جديد أن حل المسألة الأفغانية يكمن في إنسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان ، والإعتراف بحق الشعب الأفغاني في اختيار النظام الذي يرتضيه بكل حرية دون تدخل خارجي ، وضرورة بقاء أفغانستان دولة مستقلة غير منحازة ، فضلاً عن ضرورة توفير الظروف المواتية التي تسمح بعودة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم بكرامة وأمان .

٢١١ - إن الوضع في الجنوب الإفريقي ولا سيما في ناميبيا يزداد خطورة وتعقيداً . فالآمال التي كانت معقودة على اجتماع ما قبل التنفيذ في جنيف ، الذي عقد في مطلع هذا العام بشأن مستقبل ناميبيا ، باءت بالفشل بسبب تعنت النظام الحاكم في جنوب افريقيا وعرقلته لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق استقلال ناميبيا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ . وفي هذا الصدد ، نود أن نؤكد تأييد البحرين للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة الثامنة لدفع عجلة تحرير ناميبيا إلى الأمام ، بقيادة منظمة سوابو الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا . كما أود أن أعلن عن تأييدنا لشرعية الكفاح الذي تخوضه الأغلبية المضطهدة في جنوب افريقيا ضد سياسة الفصل العنصري التي يمارسها نظام الأقلية العنصرية في بريتوريا . كما نؤيد الدعوة الدولية لفرض عقوبات إلزامية ضد ذلك النظام العنصري ، لإجباره على الإمتثال لقرارات الأمم المتحدة ، وندين بشدة التعاون والتحالف القائم بين النظامين العنصريين في جنوب افريقيا واسرائيل .

٢١٢ - إننا نود فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في القارة الافريقية ، أن نرحب باسم البحرين بما توصلت إليه منظمة الوحدة الافريقية من قرار بشأن الصحراء الغربية . ومحدونا الأمل أن يوفر مشروع الإستفتاء الذي طرحه المغرب الشقيق في مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقود في نيروبي في حزيران/يونيه الماضي بشأن هذه المشكلة ، المناخ الملائم لإنهاء هذا النزاع المؤلم حولها .

٢٠٤ - إن البحرين التي أدانت واستنكرت بشدة هذا العدوان الغادر ، الذي اعتبرته دول العالم بما فيها أصدقاء اسرائيل المناصرون لها والمدافعون عنها من أعمال القرصنة والإرهاب ضد العراق الشقيق ، تؤكد من جديد تضامنها وتأييدها الكامل للعراق حكومة وشعباً في نضاله ضد العدوان الصهيوني .

٢٠٥ - إن هذا العدوان قد هدد أمن وسلامة المنطقة بأسرها ، الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي أن يفرض على اسرائيل العقوبات المقررة في الفصل السابع من الميثاق . وما لا شك فيه ، أن الدعم المادي والعسكري الضخم ، الذي تقدمه الولايات المتحدة لاسرائيل ، هو السبب الرئيسي في استمرار العدوان الصهيوني على الدول العربية . إن الكيان الصهيوني في الواقع ما كان ليملك الجرأة على القيام بعدوانه على العراق الشقيق لولا الدعم الذي يتلقاه في مختلف المجالات من بعض الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة .

٢٠٦ - إن غياب الردع الدولي هو الذي شجع اسرائيل على الاستمرار في غطرستها والإعتماد على القوة لتحقيق أطماعها وأهدافها التوسعية . إننا ندعو الدول كافة ، ولا سيما الدول التي تدعم الكيان الصهيوني وتمده بالمساعدات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، أن تكف عن تقديم هذه المساعدات لاسرائيل حتى تتوقف عن مواصلة سياستها العدوانية في الشرق الأوسط .

٢٠٧ - لقد مضى أكثر من عام على اشتعال نار الحرب في الخليج بين العراق الشقيق والجارة المسلمة ايران ، مما شغل بال منطقتنا والعالم أجمع . إننا لا نستطيع أن نخفي قلقنا البالغ وأسفنا العميق للحرب الدائرة بين البلدين المسلمين ، وما تسفر عنها يومياً من خسائر فادحة في الأرواح وتدمير للمنشآت والمؤسسات الاقتصادية والعمرانية في كلا البلدين .

٢٠٨ - لقد مضى أكثر من عام على اشتعال نار الحرب في إلى وقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات سلمية لتسوية المشاكل التي كانت سبباً في اندلاع الحرب ، وإيجاد الحل العادل والنهائي للنزاع المؤلم بين البلدين . إننا نوجه مرة أخرى دعوة مخلصه لكل من العراق وايران إلى وقف هذا القتال وجل النزاع القائم بينهما بالطرق السلمية والاستجابة للجهود الحميدة والمخلصة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الإنحياز من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل لهذا النزاع . وقد كان تجاوب العراق مع هذه المبادرات مشجعاً

الجهوية المختلف عليها ، مما يبعث على الأمل بأن المؤتمر سيتمكن في الدورة القادمة من إقرار الاتفاقية المنشودة .

٢١٧ - إننا كدولة محبة للسلام نتطلع للعيش في عالم يسوده السلام والحرية والكرامة . ومحدونا الأمل أن تسهم دورتنا هذه في تقوية وتعزيز دور الأمم المتحدة لإيجاد الحلول الضرورية لقضايا السلم والحرية والعدالة في العالم . ولن يتم ذلك إلا بتضافر الجهود المخلصة لجميع الدول الأعضاء للعمل معاً لإزالة كافة مظاهر الظلم والتخلف والسيطرة . إننا نعي جيداً أنه لا يمكن تحقيق ذلك بين عشية وضحاها ، وإنما يتطلب جهوداً مكثفة حتى نستطيع الأسرة الدولية في إطار الأمم المتحدة بناء مجتمع دولي يسوده العدل والسلام والرخاء .

٢١٨ - وفي هذا الصدد أود أن أعلن عن استعداد البحرين للعمل مع الدول الأخرى المحبة للسلام في إطار الأمم المتحدة أو خارجها من أجل تحقيق تلك الأهداف والغايات النبيلة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥

الملاحظات

(١) أنظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان غوراً (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.82.I.8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٢) أنظر A/S-11/14 ، المرفق الأول .

(٣) للاطلاع على نص المقابلة الإذاعية التي عرض فيها التصريح مذاعاً من هيئة إذاعة الرياض في ٧ آب/ أغسطس ١٩٨١ ، أنظر Foreign Broadcast Information Service, Daily Report, FBIS-MEA-81-153 ١٠ آب/ أغسطس ١٩٨١ ، المجلد الخامس ، رقم ١٥٣ ، صفحة جيم ٣ .

(٤) الصحراء الغربية ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية لعام ١٩٧٥ ، الصفحة ١٢ .

(٥) أنظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بكمبوتشيا (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.I.20) ، المرفقان الأول والثاني .

(٦) أنظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.81.I.24) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

(٧) North-South: A program for survival; تقرير اللجنة المستقلة المعنية بمسائل التنمية الدولية برئاسة ويلي برانندت (Cambridge, Massachusetts) (The MIT Press, 1980) .

٢١٣ - إن الظروف والأوضاع الاقتصادية التي يمر بها العالم ، لا تقل خطورة عن الأوضاع السياسية التي أشرنا إليها . فالوضع الاقتصادي العالمي في تدهور مستمر ، ولم يتحقق إلا تقدم طفيف نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قوامه الإنصاف والعدالة والتكافل . ويبدو من موقف الدول الصناعية المقدمة إنها لا تولي اهتماماً للنتائج التي توصلت إليها لجنة برانندت^(٧) والتي أكدت فيها المصير المشترك الذي يربط البشرية جمعاء . فما زالت مناطق كثيرة في العالم تهددها المجاعة والقحط ، حيث يتعرض الملايين من البشر للموت جوعاً ، مما يجعل بداية الثمانينات ونهاية القرن العشرين حقبة مظلمة في تاريخ البشرية . وما لم ترد الدول الصناعية المتقدمة من اهتمامها ومساعداتها لدول العالم الثالث ، فإنه لن يتحقق تقدم ملموس نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، سيما وإن الاقتصاد العالمي يعاني من التضخم وعدم استقرار الأسعار وإنخفاض قيمة عملات الدول الصناعية والمتقدمة مما يعود بالضرر الخطير على اقتصاديات الدول النامية .

٢١٤ - إن الفشل الذي آلت إليه الدورة الإستثنائية الحادية عشرة حول المفاوضات العالمية المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، يجب ألا يحول دون بذل الجهود لإجراء تلك المفاوضات . ونأمل أن تسفر عن مؤتمر القمة الاقتصادي المزمع عقده هذا الشهر بمدينة كانكون نتائج إيجابية للوصول إلى اتفاق بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية حول المشكلات الاقتصادية الراهنة .

٢١٥ - ومن البوادر المشجعة لتقديم المساعدات الإنمائية والانسانية إقامة برنامج دول الخليج العربي لدعم منظمة الأمم المتحدة الإنمائية في البحرين الذي يهدف إلى مساعدة الدول النامية عن طريق تمويل مشاريع إنمائية وإنسانية تنفذها منظمة الأمم المتحدة . وقد استهل هذا البرنامج نشاطه بتخصيص مبلغ ٤٠ مليون دولار كمساعدة لمنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف) مما يدل على إيمان دول الخليج العربية المؤسسة لهذا البرنامج بضرورة تقديم المساعدات المالية للدول النامية ودعم مؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية .

٢١٦ - لم تسفر الدور العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار التي عقدت هذا العام عن إقرار اتفاقية عامة شاملة لقانون البحار ، غير أنها حققت تقدماً في حل بعض المسائل